جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة

مذكرة مقدمة لنيل : شهادة الماستر في العلوم السياسية

فرع : دراسات مغاربية

إعداد الطالب:

غويمي محمد

إشراف :

شبلي محمد

أعضاء لجنة المناقشة

- شبلي محمد — مشرفا مقررا
- موكيل عبد السلام — رئيسا
- شيخاوي أحمد — عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2014-2015

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى : " واخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُل مِنَ الرَحْمَة وَقُلْ رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَيَانِي صَغِيرَا"

(الإسراء : 24)

إلى التي أوصاني بها المولى عز وجل خيرا وبرا، إلى التي حملتني وهنا على وهن، إلى التي سهرت الليالي لأنام ملئ أجفاني إل منبع الحب والحنان إلى رمز الصفاء والوفاء والعطاء ، إلى أمي الغالية حفظها الله ورعاها في كل وقت بعينه التي لا تنام.

إلى رمز العز والشموخ إلى من وطأ الأشواك حافيا ليوصلني إلى ما وصلت إليه اليوم ، إلى أبي العزيز بوعلام

وإلى كل إخوتي وكل الأهل والأقارب

إلى من يجري في عروقي حبهم وينبض قلبي بحبهم : جدتي وجدي أطال الله في عمرهما.

إلى كل الأصدقاء الذين أعرفهم وخاصة شويخي قادة

إلى الأستاذ المشرف على المذكرة الأستاذ المحترم " شبلي محمد ".

وإلى كل الذين لم يذكرهم اللسان ويذكرهم القلب.

*** **غويمي محمد** ***

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى : " واخْفِضْ لَـهُمَا جَنَاحَ الذُّل مِنَ الرَحْمَة وَقُلْ رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَيَانِي صَغِيرَا"

(الإسراء : 24)

إلى التي أوصاني بها المولى عز وجل خيرا وبرا، إلى التي حملتني وهنا على وهن، إلى التي سهرت الليالي لأنام ملئ أجفاني إل منبع الحب والحنان إلى رمز الصفاء والوفاء والعطاء ، إلى أمي الغالية حفظها الله ورعاها في كل وقت بعينه التي لا تنام.

إلى رمز العز والشموخ إلى من وطأ الأشواك حافيا ليوصلني إلى ما وصلت إليه اليوم ، إلى أبي العزيز بوعلام

وإلى كل إخوتي وكل الأهل والأقارب

إلى من يجري في عروقي حبهم وينبض قلبي بحبهم : جدتي وجدي أطال الله في عمرهما.

إلى كل الأصدقاء الذين أعرفهم وخاصة شويخي قادة

إلى الأستاذ المشرف على المذكرة الأستاذ المحترم " شبلي محمد ".

وإلى كل الذين لم يذكرهم اللسان ويذكرهم القلب.

*** **غويمي محمد** ***

تشكر

إن كل سر الوجود الإخلاص وسر البوح الاعتراف وسر الإهداء الشكر

فلابد لنا ونحن نخطو خطوتنا الذخيرة في الحياة الجامعية من وقفة للعودة إلى أيام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذة الكرام الذين قد قدموا لنا الكثير باذلين جهودا كبيرة في بناء جيل الغد

لذلك أتوجه بالشكر من نوع الخاص إلى الأستاذ العزيز على قلوبنا الأستاذ :

"أ- عتيق الشيخ" و "أ- بن عيسى"

وأوجه أكبر شكر إلى اصدقائي الذين وقعوا على الذاكرة بأحرف ذهبية

أحمد ، حبيب ، أيمن ، خلف الله، موسى

وقبل أن امضي أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان

والتقدير إلى العزيزين "غويمي مصطفى"، "شويخي قادة"

خطة البحث:

- مقدمة
- الفصل الأول: الإطار النظري مفهوم الأمن وتطوره في العلاقات الدولية
- المبحث الأول: ماهية الأمن وتطوره في العلاقات الدولية
- ✓ المطلب الأول: مفهوم الأمن
- ✓ المطلب الثاني: الأمن وعلاقته ببعض المصطلحات
- ✓ المطلب الثالث: تطور مفهوم الأمن
- المبحث الثاني: خصائص الأمن وأبعاده
- ✓ المطلب الأول: خصائص الأمن
- ✓ المطلب الثاني: أبعاد الأمن
- المبحث الثالث: التأصيل النظري للدراسة الأمنية
- ✓ المطلب الأول: المنظور الواقعي (الأمن القومي)
- ✓ المطلب الثاني: النظرية البنائية (الأمن الإنساني)
- الفصل الثاني: مصادر التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي
- المبحث الأول: الموقع الجيواستراتيجي للمغرب العربي
- ✓ المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي
- ✓ المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية للمغرب العربي
- المبحث الثاني: مصادر التهديدات الأمنية في المغرب العربي
- ✓ المطلب الأول: الأفات الإجتماعية
- ✓ المطلب الثاني: الأمن الغذائي
- ✓ المطلب الثالث: الهجرة وتأثيرها على الأمن والاستقرار
- المبحث الثالث: أهم الحركات الإرهابية وتاثيرها على الأمن الدول المغاربية
- ✓ المطلب الأول: المقاربات المفسرة لظاهرة الإرهاب (خصائص – مظاهر- دوافع)
- ✓ المطلب الثاني: تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي
- ✓ المطلب الثالث: تأثيرها على أمن الدول المغاربية

- الفصل الثالث: استراتيجيات مواجهة التهديدات الأمنية في المغرب العربي

- المبحث الاول: استراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية من خلال العمل المشترك لاتحاد المغرب العربي
  - ✓ المطلب الأول: نشأة اتحاد المغرب العربي
  - ✓ المطلب الثاني: دور اتحاد المغرب العربي
  - ✓ المطلب الثالث: الحلول المقترحة لتفعيل دور الاتحاد المغاربي في مواجهة التهديدات الأمنية
- المبحث الثاني: استراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية من خلال الشراكة مع القوى الكبرى
  - ✓ المطلب الأول: الشراكة الأورومتوسطية
  - ✓ المطلب الثاني: الاتحاد من أجل المتوسط
  - ✓ المطلب الثالث: مبادرة خمسة زائد خمسة
- المبحث الثالث: استراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية عبر الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية
  - ✓ المطلب الأول: تفعيل العلاقات الاقتصادية المغاربية الأمريكية
  - ✓ المطلب الثاني: مشروع الشرق الأوسط الكبير
  - ✓ المطلب الثالث: الشراكة الأمنية المغاربية مع الحلف الأطلسي.

المقدمة

لقد مثلت نهاية الحرب الباردة حدثا تاريخيا فريدا إذ أحدثت تطورا جذريا أثر على العلاقات الدولية بصفة عامة وهيكلة النظام الدولي بصفة خاصة، هذا من جهة ومن جهة أخرى أحدثت انقلابا لمجمل الأفكار والتصورات التي كانت سائدة في تلك الفترة إذ عرفت الدراسات في حقل العلاقات الدولية تحولات وتطورات أدت إلى بروز أفكار جديدة حاولت تقديم تفسيرات موضوعية لاستيعاب مميزات وخصائص الظاهرة الدولية واستكشاف عناصر وآليات تطوراته فكانت النقاشات في الأوساط الأكاديمية تتمحور حول إيجاد تفسيرات قادرة على استبصار التحول في المفاهيم القائمة التي غيرت من لغة العلاقات الدولية مثل: العولمة ، نهاية التاريخ، الأبعاد الجديدة للأمن ، وما يهمنا هو الأمن الذي لم يكن بمعزل عن هذه والتطورات وإذ يعتبر من أكثر المواضيع المثيرة للنقاش لأنه قيمة إنسانية ملازمة للإنسان منذ القدم فهو يمثل دافعا طبيعيا يوجه سلوك الأفراد والمجتمعات بغية توفير السلم والاستقرار كبديل لحالة الخوف الشيء الذي أدى إلى اختلاف وجهات النظر ومستويات التحليل الخاصة كمفهوم من حيث تحديده في ضوء عدة مستويات كالفرد والدولة، الإقليم والنظام الدولي، وعدة أبعاد مؤثرة اقتصادية، سياسية أو بيئية.

كما اعتبرت تلك الفترة منعرجا حاسما أدى إلى بروز تهديدات جديدة لم تكن معروفة بالحدة التي هي عليها اليوم، تمس الدولة من جهة والفرد من جهة أخرى مثل الجريمة المنظمة والإرهاب والمخدرات ...الخ، هذه التهديدات تبرز فيها صفة العالمية بشكل واضح إذ مست كل الوحدات المشكلة للنظام الدولي ولكن بدرجات متفاوتة والمغرب العربي باعتباره عنصر مكون لهذه النظام الدولي فقد عرف هذه التهديدات الداخلية والخارجية بشكل متزايد مما أدى إلى اعتباره أنه مصدر للعديد من التهديدات الموجودة وهذه الظواهر على الانتقال من المنظور التقليدي للأمن المبني على قدرة الدولة على حماية لأراضيها وحدودها في مواجهة أي غزو خارجي هذا المفهوم الذي أصبح غير قادرا على احتواء المخاطر وتفسيرها وتوفير الوسائل والإمكانيات لمواجهتها لأن القضايا الأمنية الراهنة تمتاز أساسا بالتعقيد والتشابك فأصبح للأمن عدة أبعادها مما جعلنا ننتقل إلى مفهوم الأمن الإنساني القائم على فكرة أن تحقيق أمن الدولة لا يعني بالضرورة تحقيق أمن الأفراد وبالتالي تحقيق الأمن

في جميع مستوياته وبالتأكيد لا يكون ذلك إلا بوضع استراتيجيات على مستوى وطني وإقليمي وعالمي لمواجهة التهديدات وتحقيق الغاية المنشودة من ذلك.

2- إشكالية الدراسة:

إقليم المغرب العربي هو أحد الأقاليم التي تشهد العديد من التهديدات على كافة المستويات الأمر الذي أدى إلى ضرورة وضع العديد من الخطط والبرامج والاستراتيجيات لمواجهتها خاصة التي برزت بعد الحرب الباردة والتي استدعت إعادة النظر في التطورات النظرية حول الأمن، وبالتالي تستدعي طبيعة الموضوع والجوانب المرتبطة إلى صياغة الإشكالية التالية:

أ- فيما تتمثل التهديدات الأمنية للمغرب العربي ،وإلى أي مدى استطاعت الدول المغاربة وضع استراتيجيات فعالة قادرة على مواجهتها في ظل التحولات التي عرفها مفهوم الأمن؟

ب- وتندرج تحت هذه الإشكالية المركزية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

1- ما المقصود بمفهوم الأمن؟ وما هي أهم التحولات التي عرفها المفهوم بعد نهاية الحرب الباردة؟.

2- فيما تتمثل التهديدات الأمنية الجديدة للمغرب العربي؟

هل الاستراتيجيات التي وضعتها المغاربة استطاعت الحد من هذه التهديدات ؟

3- فرضيات الدراسة:

1- إن الاختلاف في تحديد مفهوم الأمن ناتج عن تعدد الفواعل وطبيعة التهديدات .

2- إن التهديدات الأمنية في المغرب العربي هي نتاج عوامل إقليمية محيطة به.

3- بما أن الدول المغاربية تشهد ظروفا اجتماعية سياسية واقتصادية متدينة ، فإن ذلك ساعد على ظهور الإرهاب والجريمة المنظمة.

4- بما أن الدول المغاربية التجأت إلى الدول الغربية لمواجهة هذه التهديدات فإن ذلك يدل على فشل استراتيجيات تلك الدول كما يدل على عالمية هذه التهديدات.

أهمية الموضوع:

يعتبر الأمن من المواضيع المثيرة للنقاش نظرا لأهميته فهو الغاية المنشودة سواء الأمن القومي أو الإنساني يتعامل معه الأفراد والدول بنفس القدر لأنه محور التنظيم، فهو يمكن أن تقول أنه نقطة أو مركز يمتد إلى عدة أبعاد كما أن القضايا للأمن متجددة وهي صفة في العلوم الاجتماعية بصفة عامة التي تمتاز بالحركية و التجدد، وبالتالي هنا نسقط على الجزء ما هو موجود في الكل، فمتطلباته غير ثابتة تزداد مع تزايد طلبات الأفراد ، ففي كل مرحلة تظهر تطورات جديدة تدخل ضمن الأمن ما يستدعي دراسته ودراسة ما يهدده .

أسباب اختيار الموضوع:

- الأسباب الموضوعية:

يعد موضوع الأمن من أهم المواضيع المطروحة حاليا للنقاش باعتباره هدفا يسعى إليه الأفراد والدول ، كما أننا طلبة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية وهذا يدعونا لدراسة بعض المتغيرات التي تؤثر في الدول وسياستها الخارجية والداخلية بصفة خاصة والعلاقات الدولية بصفة عامة كما أن هناك هدف أكاديمي للبحث يتمثل في إلقاء الضوء على بعض المفاهيم التي عرفت تحولا بعد الحرب الباردة كذلك تبيان التهديدات والقضايا الأمنية الجديدة وكيف أثرت على المغرب العربي خاصة ظاهرة الإرهاب التي عانى منها بكثرة وغيرها من التهديدات.

- الأسباب الذاتية:

من خلال ما قدم لنا كطلبة على مدار السنة الدراسية، ترسخت في ذهني قناعة البحث في ميدان الأمن والتحول التي عرفها بعد الحرب الباردة فأردت البحث في هذا الموضوع لكي نتعرف عليه كمفهوم وعلى ما يهدده وعلى الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيقه وأخذت المغرب

العربي كنموذج للدراسة حتى يكون هناك إطار تطبيقي للتوضيح والفهم وحتى نرى أين هو موقع الدول المغاربية من المفهوم الجديد، بمعنى هل استوعبت الشعوب هذا التحول وكذلك القادة أم أن الدول المتخلفة بصفة عامة والمغرب العربي بصفة خاصة لا تصله مثل هذه التحولات.

خطة الدراسة:

- يتم الاعتماد في هذه الدراسة على خطة تتكون من ثلاثة فصول تتمثل في:

الفصل الأول: سيكون هذا الفصل بمثابة إطار ومدخل نظري لدراستنا ، نتطرق فيه إلى تعريف الأمن وبعض المصطلحات المشابهة له، مع ذكر خصائصه وأبعاده وآلياته وإذا كان يقتصر على بعد واحد أم أن أنه له عدة أبعاد، ثم نتطرق إلى أهم المقاربات والنظريات التي تناولت هذا الموضوع مع التركيز على النقاش والجدل الذي دار بينهما لنتعرف على حجم التحول في مضامين الأمن لفترة قبل وما بعد الحرب الباردة إلى أدت إلى بروز مفهوم جديد للأمن وهو الأمن الإنساني بعد أن كان الأمن مرتبط بالدولة الأمن القومي.

الفصل الثاني: سنقوم في هذا الفصل أولا بإعطاء لمحة عن منطقة المغرب العربي وتبيان الأهمية الجيواستراتيجية للإقليم ، ثم نقوم بذكر التهديدات التي يعاني منها، حيث أخذنا بالدراسة الإرهاب ، لما له من تأثير بالغ على الفرد وكيان الدولة ثم نتطرق إلى مصادر تهديدات الأمنية مثلا الدولة إذا كان نظامها شمولي متسلط فهذا لا يحقق الأمن للأفراد ، وغيرها من التهديدات التي تمس الإنسان بصفة خاصة ، كالآفات الاجتماعية والهجرة غير الشرعية وأهم الحركات الإرهابية وتأثيرها على أمن الدول المغاربية عامة.

الفصل الثالث: سنتناول في هذا الفصل الاستراتيجيات التي وضعتها الدول المغاربة لمواجهة هذه التهديدات أو الحد منها على الأقل، أي من هذه الإستراتيجيات هو الأنجح والأنسب لخدمة مصالح الدول المغاربية ومعالج شعوبها ومن بين هذه الاستراتيجيات نجد استراتيجية المواجهة عبر العمل المشترك ضمن مؤسسات الاتحاد المغاربي ، أي تكتل إقليمي لمواجهة التهديدات المشتركة ، هذا الإتحاد الذي أسس من أجل مناقشة القضايا التي تهم هذه الدول

والعمل على إيجاد الحلول لها، كما نجد استراتيجيات مع دول خارج الإقليم وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن هذه التهديدات تمتاز بالتوسع والانتشار منها إستراتيجية المواجهة عبر الشراكة مع الدول الأوروبية (الشراكة الأورومتوسطية) والاتحاد من أجل المتوسط أو مبادرة 5+5 وكذلك استراتيجيات المواجهة عبر الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، مع التركيز على تقييم هذه الإستراتيجيات بالاعتماد على النتائج الواقعية التي تم تحقيقها من وراء هذه الإستراتيجيات.

الفصل الأول

مفهوم الأمن وتطوره في نظريات العلاقات الدولية

المبحث الأول: ماهية الأمن وتطوره في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

تمهيد:

أدت نهاية الحرب الباردة وبشكل ملحوظ إلى نشوء نظام عالمي جديد، إذ من خلالها برزت القوتان العظيمتان الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، أثرتا في مسار العلاقات الدولية لا يزيد عن الأربعون عاما وقد كان الهدف الإستراتيجي لكليهما حماية إقليمهما من أي تهديد خصوصا النووي ، إلا أن نهاية الحرب الباردة أفرزت معطيات جديدة ، دفعن بالقوتين إلى إدخال تغيرات في تطوراتهما الأمنية والإستراتيجية ، نهاية الحرب الباردة كانت بمثابة انتصار للديمقراطية والرأسمالية وسقوط الشيوعية ، طالما أن الأمن العالمي على المحك، فإنه كان على العالم أن يتعامل مع وضع شبيه ببداية التاريخ وباختصار فقد توجب على باحثي العلاقات الدولية أن يعيدوا النظر في تصوراتهم حول الأمن، ما أدى إلى رسم تسمية هذه المرحلة بمرحلة النهضة للدراسات الأمنية ، في إشارة إلى ما تمثله من تطور في العلاقات الدولية.

ومن بين مفاهيم العلاقات الدولية التي تتميز بالغموض فيها وبغياب الإجماع بين المختصين ، حول معناها مفهوما الأمن ، الذي عرف تحول من حيث توسيع أبعاده لتجاوز الجانب العسكري والتركيز على الأمن الاجتماعي والاعتماد وحدات مرجعية ، غير الدولة لموضوعه.

أولا: التعريف اللغوي: لفظ الأمن ودلالته واضحة حيث يعرف على أنه الاطمئنان من الخوف وقد آمنت فأنا آمن وآمنت غيري من الأمن والأمان ، الأمن ضد الخوف في قوله تعالى "وهذا البلد الأمين" سورة التين، اللآية "03" والأمن في عرف الناس هو اطمئنان النفس وزوال الخوف ، قوله تعالى "الذي أطعهم من جوع وآمنهم من خوف" سورة قريش، الآية رقم "04".

ووقع من أسمائه الحسنى المؤمن في قوله تعالى: "هو الله لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن ، المهيمن العزيز ، الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون" سورة الحشر الآية رقم "23"، ومعناه أنه المعطي الأمانة لعباده حيث يؤمنهم من العذاب في الدنيا والآخرة كما أن الإسلام ينظر إلى الأمن على أنه من أهم أهداف الإنسانية التي يوفق الله عباده الصالحين كي ينالوا وضاه و يفوزون بجنته.[1]

وفي اللغة الأجنبية ترجع الكلمة الإنجليزية Security إلى أصلها اللاتيني seucuritaseusus المنبثقة من الكلمة المركبة sin cura فبمعنى sinتعني البدء أما cura فتعني اضطراب وخوف بمعنى بدون خوف أو اضطراب[2].

والخوف في معناه الحديث هو التهديد الشامل (global theat) والذي تضمن التهديد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي[3].

ثانيا: التعريف الاصطلاحي:

لقد تعددت المفاهيم والتصورات حول مفهوم الأمن ، كما تعددت مرجعيات وأشكال تعريفه وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وحداثة الدراسات فيه خاصة في حقل العلوم السياسية أدى ذلك إلى اتسامه بالغموض مما أثار عدة تعقيدات.

---

[1] خالد بن ناصر الفاهدي، العقيدة السليمة ودورها في حفظ الأمن.

[2] قاموس المحيط الإلكتروني المتحصل عليه ...http :www.moheet

[3] زكريا حسن ، الأمن القومي المتحصل عليه http://www.ishamonline.com. /Arabic/mofaham/2000/article/shtm.

حيث رصد بوزان في مؤلفه (الإنسان الدولة والخوف) اثنتي عشر تعريفا متضاربا ول مفهوم الأمن وهو ما يعكس مدى عدم الاتفاق على معانيه التي تتقاطع المعاجم اللغوية في الإشارة إلى دلالتها عندما يعني التحرر من الخوف والقلق[1].

حيث يرى بارى بوزان barry buzan أحد أبرز المتخصصين في الدراسات الأمنية بحيث يعرف بوزان الأمن على أنه العمل على التحرر من التهديد وفي سياق النظام والدولي، فهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقبل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية وتناولت الدراسات والمعاجم اللغوية العربية كلمة الأمن فعدته مرادفا للطمأنينة أو نقيضها الخوف[2].

بينما عرف وايفير (waever) مفهوما متخصصا للأمن وهو الأمن المجتمعي حيث يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة ، والظواهر العابرة للحدود وغيرها هذه الظواهر تهدد هوية المجتمعات[3].

أما من جهة نظر هنري كسنجر، وزير الخارجية الأمريكية السابق يعني أن أي تصرف يسعي المجتمع عن طريقها إلى الحفاظ على حقه في البقاء ويمكن إجمالا القول بأن الأمن يعني حماية الدولة وحرمة أراضيها وسيادتها[4].

ويرى العلماء أن حاجة الإنسان للأمن تدفعه إلى استكشاف البيئة المحيطة به (للتعرف عليها والتفريق بين النافع والضار فيها من أجل تلبية حاجياته في كافة المجالات.

كما يمتاز الأمن بكونه نوعا من المفاهيم المركبة، وتلك المفاهيم تتصف بنوع من الغموض والوضوح فهناك مفهوم ضيق وآخر واسع للأمن.

---

[1] زكريا حسين ، الامن القومي ، مرجع سابق، ص 05.

[2] سليمان عبد الله الحربي، مفهوم مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر) الكويت 10 ، سنة 2005،ص10.

[3] عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، الجزائر ، 2005 ، ص24-25.

[4] ألفريد نهيما، قضايا السلم المنشودة في افريقيا ، التحولات والديمقراطية والسياسية العامة، ترجمة مصطفى مجدي كامل دار أمين للطباعة والنشر القاهرة ، 2005، ط1، ص 103-104.

المفهوم الضيق أو المحدود:

- يتضمن الإجراءات الخاصة بتأمين الأفراد داخل الدولة ضد الأخطار.
- تهيئة الفروق المحيطة بالأفراد وإشباعا لاحتياجاتهم الأساسية والتكميلية.
- ضمان حرية القرار السياسي واستقلاله.

أما المفهوم الواسع للأمن فيشمل الأمن ببعديه الداخلي والخارجي:

- تحقيق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها.
- ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي.
- تأمين كيان الدولة والمجتمع التي تهدد داخليا وخارجيا.
- تأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات[1].

المطلب الثاني: الأمن وعلاقته ببعض المصطلحات:

إن مفهوم الأمن بشكله العام هو بمفهوم نسبي ومتغير وفقا لطرف ووسائل تناوله، كما أنه مركب وهذا راجع لعدة أسباب من بينها احتوائه على عدة مستويات وأبعاد، حيث يختلف مفهوم الأمن من مستوى إلى آخر وهذا أدى إلى الخلط بينه وبين بعض المصطلحات.

أولا- التهديد: في مفهومه الاستراتيجي هو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية، مرحلة يتعذر معها إيجاد دخل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري و التهديد يعتبر من مصادر الأمن الإنساني.

إن العلاقة بين مفهومي الأمن والتهديد علاقة تأثير متبادل وأن أي محاولة لتفسير مفهوم الأمن لابد من أن نبدأ بتحديد مصادر التهديد، فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يبدي

[1] العايب أحسن، الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى ، 1945-2006 ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولة فرع علاقات دولية ، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر ، 2008، ص 12-13.

الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن وتلك الإجراءات التي من الطبيعي أن تكون متوافقة مع المخاطر أو التهديدات الفعلية والمحتملة[1].

ثانيا- الدفاع :هو حق طبيعي سواء كان فرديا أو جماعيا في الدفاع وحماية التراب في حالة وقوع عدوان ولعل التشابه الموجود بين الأمن والدفاع هو فكرة وجود العدوان ، وكذلك رد لفعل ما فكليهما يستعدي وقوع الأعمال الهجومية[2].

ثالثا- السلم: يعرف السلام بأنه الأمن والاستقرار ، فعلى سبيل المثال يشير الاستقرار إلى غياب الصراع ومن ثم حضور السلام.

المطلب الثالث: تطور مفهوم الأمن:

لقد تميز مفهوم الأمن إبان الحرب الباردة بارتكازه الكبير على مجال العسكري ، أكثر من تركيزه على الشق الاقتصادي والاجتماعي للأمن، إذ عرفت هذه المرحلة أكبر جملة للتسلح في مجاليها التقليدي أو النووي، والذي كان سببا للعالم وأيضا اندلاع العشرات من النزاعات في أوروبا وآسيا وإفريقيا ، فكان موضوع الأمن في تلك الفترة يهدف لخدمة مصلحة الدولة لا غير بعيدا عن الاهتمام بالفرد كأساس للمجتمعات والأمم[3].

وبعد نهاية الحرب الباردة فقد عرف العالم عدة تحولات وتغيرات على مستوى المجتمع الدولي ، فقد تشعب مفهوم الأمن ليطال أمن المواطن، وأمن الجماعات والشعوب وعليه جرى تصنيف الأمن في مجموعتين أساسيتين :

الأمن الصلب أو الخشن والذي يعني الأمن التقليدي الدفاعي هذا المخاطر الخارجية والحروب الأهلية.

---

[1] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[2] مطبوش الحاج، الأمن القومي ونظام الأمن الجماعي الدولي، مذكرة ماجستير كلية الحقوق، قسم قانون العام، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، 2005، ص ص 27 قسم قانون العام ، ص19-20.

[3] تاجي الطارق، مفهوم الأمن بين الفرد والدولة (دراسة في تطور مفهوم ومجال الأمن)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، علوم سياسية وعلاقات دولية، كلية علوم السياسة والإعلام، جامعة الجزائر، 2005-2006.

أما الأمن الناعم الذي يعني أمن الناس في حياتهم بصفة عامة وعلى قاعدة هذا التصنيف ، طرحت الأمم المتحدة عبر برنامجها الإنمائي (U.N.D.P) عنوان الأمن البشري الذي يعني الأمن الشامل والأمن الجماعي ، من الأمن الغذائي إلى الأمن البيئي إلى المائي ومن الأمن الثقافي إلى السياسي وأمن الطاقة [1].

وفي هذا السياق فقد حددت دراسة بحثية قام المركز الفنلدي للدراسات الروسية والأوروبية ثلاثة أنواع من التهديدات للأمن الناعم وهي كالتالي:

1- **المخاطر الفردية:** مثل تعرض عدد محدد من الأفراد إلى تهديد الجرائم أو الأمراض.
2- **المخاطر المجمعية:** مثل اتساع رقعة الضحايا لتشتمل قطاعات أوسع داخل المجتمع الواحد مثل انتشار الأوبئة والمشاكل البيئية في الدولية ذاتها.
3- **تهديدات عابرة للحدود:** مثل مشكلات الهجرة الغير شرعية واللاجئين والجريمة المنظمة والإرهاب[2].

[1] عدنان السيد حسن، مفهوم الأمن في إطاره العلمي ، ص5.
[2] سليمان العبد الله الحربي ، مفهوم الأمن ومستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، الكويت، ص12.

المبحث الثاني: خصائص الأمن وأبعاده

المطلب الأول: خصائص الأمن.

إن كل موضوع تقريبا لديه مجموعة من الخصائص والمميزات التي تتميز بها ، تكون صفات دائمة وملازمة لا تساعد في معرفته وتوضيحه أكثر، والأمن يتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:

أولا- النسبية: إن سعي الدولة لتحقيق أمنها قسم عبر علاقات تفاعلية مع البيئة الخارجية المشكلة من مجموعة من الوحدات السياسية (دول) والوظيفة كالمنظمات الدولية ، قد يكون أمن دولة معنية ذا طابع إقليمي وقد يكون دوليات ، وعليه فإن مفهوم الأمن متغير باستمرار تبعا لشدة التغير في البيئة الخارجية ، ومن ثمة يصبح الأمن مسألة نسبية، فأمن الدولة ليس هو أمن الدول الأخرى[1]، أي أن الدولة قد تحقق أمنها في مجال معين ولكنه نادرا ما تحقق أمنها في جميع المجالات وبمستوى عال جدا، ما يجعل الأمن أمرا نسبيا.

ثانيا- الانعكاسية: وتعني أن الدولة تهدف من وراء تحقيق أمنها الوصول لهدف أعمق هو الحفاظ على مصالح وقيم معينة، لأن تهديد هذه الأخير يعتبر تهديدا لوجودها المادي ، بمعنى أن دفاع الدولة على أراضيها وأفرادها هو انعكاس ضمني للدفاع عن قيم معينة[2]. أي أن الدولة عندما توفر أمنها وأمن مواطنيها فهي بذلك تعكس استمرار قيمها ومبادئها ومصالحها ، لأنه في حالة زوال الدولة فإنه تزول معها، أفكارها وقيمتها مثل الاتحاد السوفياتي، استمراره في الدفاع عن نفسه بمعنى بقاؤه وفي نفس الوقت استمرار فكرة الشيوعي الاشتراكي، وبزواله زالت تقريبا أفكاره، وهذا ما تعنيه صفة أو خاصية الانعكاسية (أمن الدولة أمن قيمها ومصالحها).

---

[1] خير الدين العايب، الأمن وفي حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة،(مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1995) ص72.

[2] أحمد الرشيدي ومجموعة من المؤلفين، المدخل إلى العلوم السياسية الاقتصادية والاستراتيجية، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة، 2003، ص11.

ثالثا- الديناميكية: يتخذ الأمن مفهوما مرنا، باعتباره ظاهرة ديناميكية خاضعة للتطور تتسم بالتغير السريع والدائم، والذي يفترض تكيفا إيجابيا معها، فالأمن ليس مفهوما جامدا ولا حقيقة ثابتة ما يبعده عن خاصية الركود والتوقف[1].

فالأمن ظاهرة تتغير وتتماشى والتطورات الدولية ، فهو كان قديما مرتبط بالدولة عندما كانت الدول ترى أن مصدر تهديدها هو العدو الخارجي الواضح والمحدد، لكن بعد الحرب الباردة ظهرت عدة تحولات أدت إلى تغير مفهوم الأمن ليصبح أمنا إنسانيا ، الذي ساير التغيرات الدولية وتماشى ومتطلبات الفرد والمتغيرة ويعني الأمن المتغير مع هذه التحولات ما يجعله بعيدا عن الجمود وفي حركة مستمرة.

المطلب الثاني: أبعاد الأمن:

إن الأمن المعاصر يتصف بالشمولية ، فهو ليس مسألة حدود فحسب ولا قضية إقامة ترسانة من السلاح ولا هو تدريب عسكري شاق، إن كل هذه الأمور وغيرها يتعداها إلى أمور أخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، فهو قضية مجتمعية تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة[2]، فالأمن توسع ليشمل قطاعات وأبعاد عديدة[3]، نتيجة التحولات التي ظهرت بعد الحرب الباردة، ونستطيع تلخيص هذه الأبعاد فيما يلي:

أولا- البعد العسكري: هيمن البعد العسكري على تعريف الأمن خلال الحرب الباردة وفي نهاية التسعينيات تقريبا، وخلال هذه المرحلة كان الأمن لدى مختلف الأطراف يعني تجميع الوسائل والقدرات العسكرية لمواجهة الأخطار الخارجية سواء كانت تلك الأخطار ضربات عسكرية نووية أو حتى هجومات تقليدية، ووعليه فقد اعتلى البعد العسكري سلم ترتيبات الأولويات، في حين احتلت المظاهر والأبعاد الأخرى مراتب ثانوية، حيث تهدف الدول إلى مضاعفة قدراتها العسكرية سواء الدفاعية أو الهجومية بقدر يكفي لمواجهة رغبة الدول

[1] هيثم اللمع، معجم على السياسة والمؤسسات السياسية عربي ، فرنسي، إنجليزي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، 2005، ص 77.

[2] خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر ومذكرة شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009، ص 24.

[3] بلعيد منيرة، الديناميكية الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي، دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة" مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، قسنطينة، 2008، ص101.

الأخرى في تهديد معالمها الحيوية أو وجودها المادي أو حتى إجباري باقي الدول على انتهاج سياسات أو القيام بسلوكات معينة مثل التهديدات التي تواجهها الولايات المتحدة لباقي الوحدات، بتوجيه ضربات عسكرية ضدها في حالة عدم الاستجابة لمطالبها الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل أو مكافحة الإرهاب[1].

فالبعد العسكري يتضمن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق حد مقبول من الأمن إذ نجد مثلا اعتماد منظومات أو برامج للتسلح أين تعمل الدولة على زيادة قدر القوة من حيث العدد (القوة البشرية الأسلحة) ومن حيث النوع أو الفعالية (رفع القوة التدميرية) (الأسلحة المكتسبة) أي تحقيق الردع، كما يمكن أن تتضمن تلك الإجراءات الدخول في عضوية منظمات ذات طابع أمني أو دفاعي مثل الأحلاف العسكري سواء كانت دائمة أو مؤقتة.

ثانيا- البعد السياسي: بتجسيد البعد السياسي من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة للدولة على وجه التحديد السيادة والوحدة الإقليمية، في إطار هذا البعد يميل للحفاظ على الوحدة الإقليمية الحد الأدنى من الأمن كما هو الشأن بالنسبة للمصلحة الوطنية وهذا يكون بواسطة جملة من الإجراءات ذات الأوجه المتعددة مثل: الحفاظ على الاستقرار على مستوى العلاقات بين مختلف فواعل البيئة الداخلية بهدف تجنب النزاعات الداخلية خاصة في الدول المتعددة عرقيا.

أما على المستوى الخارجي يخضع الأمن الوطن إلى علاقات الدولة مع محيطها الإقليمي والخارجي بشكل عام، فعدم دخول الدولة في الصراعات مع الدول الأخرى يعطيها مجالا كبيرا لحماية مصالحها وأمنها سواء بشكل فردي أو جماعي.

أما ما يتعلق بالسيادة فهي في المعنى العام حرية تصرف الدولة لشؤونها الداخلية والخارجية في إطار الشرعية دون تدخل أطراف خارجية ، وعلى المستوى الخارجي يبرز الأمن في بعده السياسي من خلال سعي الدول إلى تدعيم حريتها في متابعة علاقاتها الخارجية في إطار

[1] طارق ردادف، الاتحاد الأوروبي، من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة ، 2002، ص 14 -15.

النظام الدولي[1] لاعتبارات قانونية وأخرى سياسية، والحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى، وعليه ارتبط مفهوم الأمن بدلالات وأبعاد سياسية كحماية كيان الدولة ومصالحها من التهديدات الداخلية والخارجية[2].

ثالثا- البعد الثقافي: اكتسبت المتغيرات الثقافية أهمية بارزة في تحليل الظواهر السياسية حيث تعرف بوجه عام على أنها التوجهات القيمة التي تهدي سلوك الأفراد في مجتمع معين، سواء انحدرت إلينا من الماضي أو نتجت عن الواقع الاجتماعي ذاته، وعليه فإن البعد المكون لمفهوم الأمن يرتبط بشكل وثيق بالبعد الاجتماعي انطلاقا من الارتباط الوثيق بين الثقافة والمجتمع، وربما يكون البعد الثقافي أكثر الأبعاد حساسة نظرا لوضعية التفاعل في إطار النظام الدولي الجديد الذي انتقل حسب صامويل هينغتون نحو الصدام الحضاري نهاية الحرب الباردة.

يتطلب هذا البعد وجود نمطا ثقافي لتوجيه المجتمع نحو الاتجاه الصحيح للتفاعل بين مختلف أفراده، إضافة إلى ذلك يتطلب الأمن وفقا لهذا البعد التوفيق بين الثقافات السائدة لدى المجتمع ككل من جهة ، وتلك الثقافات المعروفة باسم الثقافات الفرعية ، فالتمييز بين الثقافات أو هيمنة ثقافة على أخرى يخلق حالة من الصراع الثقافي أو التثاقف ، والتي تأخذ أشكالا متعددة أهمها الحروب العرقية والتي تجمعها علاقة صفرية مع الأمن أي وجود أحدهما ينبغي بالضرورة وجود الآخر بل يمكن أن تهدد الأمن الوطني في حده الأدنى وهو بقاء الدولة عن طريق وصول الصراع إلى حد تقييم إقليم لدولة أو انفصال أجزاء منها، غير أن ما يمكن أن يهدد الأمن هو النتائج النهائية لعملية التثاقف وما يمكن أن تحدثه من تغيرات في النمط الثقافي السائد في المجتمع[3]، أو تهديد التجانس الاجتماعي أو الثقافي، ومنه نتيجة اتساع الأمن أصبح يشمل الجانب الثقافي وأصبح هناك بعد ثقافي للأمن يتمثل في تأمين الفكر والعادات والثقافات.

---

[1] طارق رداف ، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.
[2] خالد معمري، مرجع سبق ذكره، ص 25.
[3] محمد الميلي، الأبعاد الثقافية والاجتماعية للأمن القومي العربي ، في الأمن العربي: التحديات الراهنة المستقبلية، مركز الدراسات العربي الأوروبي ، باريس ، 1996، ص117.

رابعا -البعد الاقتصادي: يمكن القول بأن البعد الاقتصادي للأمن في أبسط تفسيراته يعني توفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي الذي من شأنه المحافظة على الاستقرار للبلد وعدم تعرضه لمشاكل اقتصادية خطيرة تهدد أمنه[1].

فالدولة ترسم جملة من الأهداف أن تكون مسندة على ركائز تضمن نجاحها والتي من بينها القوة الاقتصادية فالاتحاد السوفياتي وبعد إنهائه بمرحلة الانفراج سنة 1979 بغزوه لأفغانيستان تعرض لضغوط أمريكية كبيرة لم تكن ذات طبيعة سياسية أو عسكرية بالدرجة الأولى بل كانت ذات طبيعة اقتصادية ، فمن جهة أوقفت الولايات المتحدة المساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها له، ومن جهة أخرى قام الأمريكيون بإطلاق مبادرة الدفاع الاستراتيجي سنة 1983 والتي لم تكن ذات أهداف استراتيجية فقط بل كانت تهدف إلى إقحام الجانب السوفياتي في سباق تسلح جديد قد يقضي عليه اقتصاديا وبالتالي ضرورة الاهتمام بالجانب الاقتصادي.

والبعد الاقتصادي للأمن يتضمن مجموعة من العناصر تتمثل في:

- القدرة على خلق الثروة والتسيير العقلاني للموارد البشرية والمادية.
- وثيرة منتظمة لإشباع الحاجات الإنسانية ورصد تطور وحجم تلك المدخلات.
- القدرة على التوفيق بين المصالح المتعارفة وإيجاد حلول الوسط لتفادي التصادم بين مختلف أطراف المجتمع.

وبتكامل هذه العناصر يصبح اللجوء إلى السلوك العنيف خيار عقلاني ، ويتفاعل مع تحليل "جون برتون" الذي يعتقد أن اللجوء نحو السلوك **العنيف** ناتج عن انخفاض حجم العائدات الاقتصادية [2]،فالبعد الاقتصادي يكون بتوفير المناخ المناسب لتحقيق احتياجات الشعوب وتوفير الأطر المناسبة لتقدمها وازدهارها[3].

---

[1] أحمد ثابت ، الأمن القومي العربي، أبعاده ومتطلباته" ، في مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 196، جويلية 1995، ص 167.

[2] رداف طارق، مرجع سبق ذكره، ص19.

[3] حمدوش رياض ، "تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي ، الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، جامعة منتوري، قسنطينة ، قسم العلوم السياسية ، الجزائر، 2008، ص71.

ويهدد الأمن الاقتصادي مجموعة من التهديدات الناتجة عن البيئة الاقتصادية التي أفرزتها الهوة بين الفقراء والأغنياء بسبب ندرة الموارد، وبالتالي تحقيق الأمن الاقتصادي يتطلب ضمان الرخاء والرفاهية والقضاء على الفقر والجوع والحرمان.

خامسا- البعد النفسي: هو الذي يتعلق بتصور الأمن من باعتباره تحررا من الخوف وانتقاء التهديد أي أنه حالة شعورية تجد الدولة نفسها بمنأى عن تهديد الوجود والبقاء، ولذلك تكون أمام ذاتية أمنية تتعلق بشعور الأفراد والمجتمعات، ولعل أول ملاحظة يمكن أن ندرجها هنا هي أن إدراك مفهوم الأمن يتم داخل سياقات انفرادية وليس ضمن مسارات مشتركة أو جماعية، ويمكن أن تصنف ضمن هذا البعد كتابات كل من كوفمان، التي ترى بأنه على الرغم من تعدد الوجهان والنظر التي عالجت موضوع الأمن والدراسات الأمنية إلا أنها تلتقي في الذي يقول في هذا الصدد : (أن الأمن القومي هو مفهوم نسبي يعني أن تكون دولة في وضع قادرة على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان أي أنها تمتلك القدرة المادية والبشرية التي تجعل أفرادها يشعرون بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الدولي[1].

سادسا: البعد البيئي: يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الواسع حيث يؤثر النظام الإيكولوجي على العلاقات الأمنية، فيتنامي ظاهرة القدرة يؤدي عادة إلى خلق وضعيات صراعية بين الدول خاصة منها ندرة المياة كما ان الكثير من المشاكل البيئية كالتلوث المائي والجوي وانقراض بعض الأنواع من الحيوانات وتدهور النسيج الغابي ، تصنف كلها ضمن القضايا التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات، المجاعة، وتدهور الوضع الصحي العام، و تتفاعل هذه المشاكل المعقدة مع النمو الديمغرافي السريع في العالم الثالث حول البطالة، الهجرة ...الخ تزداد خطورة هذه المؤشرات التي تهدد بقاء الفرد وحياته ورفاهيته مما يبرز جليا علاقة المنظومة الإيكولوجية البيئة بمفهوم الأمن البشري، وبالتالي البيئة أصبح لها تأثير على الأمن لهذا أصبحت بعدا من أبعاده، لتدخل بذلك في معادلة الأمن

[1] خير الدين العايب، مرجع سبق ذكره ، ص8.

والسلم لشكل لنا ثلاثية (السلم ، الأمن ، البيئة)[1]، حيث نشر تقرير لجنة thundtland سنة 1987 بعنوان (مستقبلنا مشترك) أدى إلى بروز عدة مفاهيم مثل نظرية السياسة الخضراء، فالمشاكل البيئية أصبحت تشكل تهديدا مباشرا لأمن الدول والمجتمعات والأفراد[2].

ومن خلال ما سبق، تبين أن للأمن أبعاد كثيرة ومتعددة ، وهذا راجع لاختلاف تطورات الباحثين والعلماء، فهناك من ينظر للأمن من زاوية عسكرية وهناك زمن ينظر إليه من زاوية اقتصادية ... الخ، كما أن اختلاف مستويات الأمن أدى إلى أن يكون إلى كل مستوى في حد ذاته أبعاد مثل: المستوى الفردي يتضمن أن يتمتع بنصيب من الثروة الاقتصادية وأن يتمتع بحقوقه السياسية أي بعد اقتصادي وسياسي... الخ، كذلك المستوى الوطني من أبعاده زيادة القوة العسكرية للدولة، أي بعد عسكري وزيادة القوة الاقتصادية، وبالتالي فنتيجة لتشعب الأمن، فإننا نجده يشمل ويحتوي كل زاوية من حياة الأفراد والمجتمعات وفي جوهر اهتمامات كل الدول .

[1] مصطفى كمال طلبة، الأخطار البيئية ومسؤولية المجتمع الدولي، في مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 163، جانفي 2006، ص 57.

[2] عمار حجار ، السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي : استراتيجية جديدة لإحتواء الجهوي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، جوان 2002، ص 70-73.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للأمن في العلاقات الدولية:

ظهرت عدة مدارس فكرية ، طرحت أراء وتفسيرات تحليلية حول مفهوم الأمن القومي إلا أنها لم تجمع على تعريف موحد حول الأمن، ولقد تباين تلك الآراء إلى عدة اتجاهات ومن بين أهم تلك المدارس والنظريات هي الفكر الواقعي والليبرالي حيث ظهرت هذه المدارس الفكرية وتطورت وتبلورت عبر العديد من البحوث ، وأدى تطورها حوارات كبرى.

المطلب الأول: النظرية الواقعية (الأمن القومي):

تعدد التعاريف المحددة لمفهوم النظرية الواقعية وذلك لتشعب المفاهيم فيها ، وكثرة الأراء والأفكار والتطورات التي طرأت عليها.

فيعرفها ستيفن ولن STEVEN WOLT بانها تصور الشؤون الدولية باعتبارها صراعا من أجل النفوذ بين دول لا تعنيها سوى مصالحها، وهي متشائمة بشكل عام إزاء إمكانية إزالة الصراعات والحروب[1]،وفي ظل الصراعات والحروب فالأمن بحسب تلك الرؤية هو أمن الدولة الذي يتضمن أمن الفرد والجماعة ، ويهدف في محصلة اللانهائية إلى عمليات التكامل والاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي الداخلي، وأن أي شيء يحمل اسم القانون الدولي ، أو الأخلاق لابد أن يكون شكلا من أشكال سياسة القوة هي أفكار ورؤى ناد بها كل من إدوارد هاليت وكارل وهنس مورغانتو، الذي يعتبر من أبرز الباحثين في الطرح الواقعي.

وهو بتقاسم مع هؤلاء المفكرين نظرتهم للعلاقات الدولية ، حيث يأخذ آردن بمبدأ توازن القوى للمحافظة على الوضع الراهن.

[1] عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون ، الجزائر، 2006، ص116.

أما هتلر مورغانتوا أكد على أن جوهر السياسة الدولية يقوم على ركنين أساسيين هما القوة والمصلحة تتحدد في إطار القوة ، والدولة تسعى للبحث عن القوة وهي مجبرة على ذلك لتفادي الدمار[1].

إذ يرى أن البحث عن القوة هي من طبيعة الإنسان سواء كفرد أو في إطار دولة منقاد بواسطة الرغبة نحو القوة ، فهو بحيث عن القوة بسبب الطبيعية الفطرية الغير آمنة للبيئة.

مرتكزات الواقعية التقليدية:

1- **القوة:** القوة العسكرية هي مقياس قوة الدولة ، ونفهم منها القدرات الدمغرافية والتكنولوجية والدبلوماسية ، المتمثلة لكل الأبعاد الأساسية، لقدرة الدولة على الدفاع ضد التهديدات وبذلك ترتبط القوة بامتلاك الدولة مصادر الطبيعة (المجال ، الشعب والمعارف) والتي لا يمكن فصلها عن التنظيم السياسي (المؤسسات –طبيعة الحكم- الوعي الوطني) ولكن والقوة لا تعني في توفر كل هذه العناصر بل في القدرة على وتوضيفها مثل دول العالم الثالث تمتلك كل العناصر ولكنها غير قادرة على نشرها.
2- **الحدود والسيادة:** إن المنظور الواقعي وضع السيادة في قمة المصلحة العليا للدولة ، ويجب بذلك العمل على الإبقاء على سلامتها وعدم تعرفها للاستهلاكات ، والاستثناء يكون في حالة رد عدوان خارجي والدفاع المشروع عن النفس أو في الإطار تطبيق أسس الأمن الجماعي ، أين يمكن المساس بسيادة دولة أخرى.
3- **الفوضى:** ترى الواقعية أو الفوضى هي ميزة النظام الدولي بسبب تعدد وتضارب مصالح الدول السيادية ، فيما بينها فكل الدول تسعى إلى تحقيق أقصى قوى لها، وكذا أمنها ومصالحها الوطنية.
4- **المأزق الوطني المعضلة الأمنية:** هي حالة تستدع ضرورة الاختبار بين أمرين، كلاهما غير مرغوب فيه، مما يوقع الدولة في استجابة وإيجاد حل مرض لها، فهو إذا الوضعية التي تقع فيها الحكومات إزاء مشاكل تمس أمنها ، وتكمن الحيرة في الاختيار ما بين زيادة القوة العسكرية والانعكاسات السلبية على الاقتصاد من جهة ،

[1] سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن ومستوياته وصيغة وتهديداته ، دراسة نظرية المفاهيم والأطر، الكويت ، ص14.

وبين التنمية الاقتصادية والتقليل من التسلح من جهة ثانية، فالاختيار الأول يثير المخاوف للحيرات وقد يضعف الاقتصاد، والثاني قد يقوى من الاقتصاد وقد يظهر ضمن الدولة للجيران[1].

يهدف إذا المفهوم التقليدي الواقعي للأمن ، المحصور في الأمن القومي وفي القوة العسكرية، الدفاع عن الوضع الراهن، والإبقاء عمل القوة في الدول الكبرى، وتدفع حالة الفوضى المميزة للوضع الدولي، بالاهتمام لا لشيء الواحد وهو حماية الدولة دون النظر للدول الأخرى.

ويعد أهم الانتقادات التي وجهت للواقعية التقليدية هو عدم قدرتها وتمكنها من تفسير الظروف الدولية الراهنة ، وإذا تناقلت الساحة العالمية بمجموعة من التهديدات التي تمس بأمن الدولة وتهدد استقرارها ، دون أن تدرجها الواقعية ضمن قائمة التهديدات المحصورة فقط في المادية أي العسكرية.

ثم بعد بقرون جاءت كتابات ميكافيلي أهمها كتاب الأمير ، حيث نصح ميكافيلي لجعل القوة والحالة الأمنية فوق اعتبار ، أما توماس هوبز فقد أوجد ما سماه بالفياتان أو القوة الفوتية حيث يقول في هذا الصدد أن النظام العالمي ، الذي يتفاعل فيه الدولة دون وساطة فوقية ليمكن أن يصبح فوضويا تتصارع فيه الدول من أجل القوة، فإن الدول بحسب هوبز كفاعلين في العلاقات الدولية تبدو في حالة صراع دائم، من أجل القوة، وهذا ما يجعل الفاعلين من غير الدول كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ، لا تعتبر فاعلين من المنظور الواقعي ، فدور الدولة في هذه الوضعية يتمثل في حماية نفسها من الدول الأخرى وذلك مرادف للأمن القومي يتمحور حول امتلاك القوة الكافية بحماية دولة معنية من أعدائها[2].

الواقعية الحديثة: تدعو إلى إجراء محاولات توسعية للمفهوم التقليدي ، كبروز تهديدات جديدة التي لا يمكن توجيهها بالقوة العسكرية ، ومن بين الواقعين الجدد نجد ميكائيل دبلون[3].

---

[1] سعد حقي توفيق ، مبادئ العلاقات الدولية ، دار وائل للنشر ، ط3، 2006، عمان، ص93.

[2] حموم فريدة، الأمن الإنساني ، مدخل جديد في الدراسات الأمنية) ملخص مذكرة لنيل شهادة ماجستير العلوم السياسية علاقات دولية ، تخصص علاقات دولية جامعية الجزائر، 2003-2004، ص12-13.

[3] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص15.

كما يرى بوزان لا يحصره في التهديدات العسكرية حيث تعد الأولوية للميدان العسكري، نظرا لتراجع التهديدات ذات الطابع العسكري مقابل تزايد قوة التهديدات أخرى غير عسكرية ، إذ سعت الواقعية الحديثة المعتمدة على رؤية شاملة وانطلاقا من واقع يأخذ بعين الاعتبار التدخلات والمؤثرات السياسية والاقتصادية والجغرافية.

نجد أن منظور الواقعي الجديد أو المقاربة الهادفة للتوسيع في مفهوم الأمن، لا يقرون بالتهديدات الغير عسكرية المسجلة داخل الدولة ، والتي لا تشكل خزان عنف مسلح أو تهديد استقرار النظام وبقاء الدولة كالأزمات الاقتصادية ، وتدهور البيئة وانتشار الأوبئة والفقر والتي أصبحت فعلا من أخطر التهديدات على سيادة الدول.

لقد أبقت المحاولات التوسعية لمفهوم الأمن على الدولة وحدة التحليل الأولية والمرجعية الرئيسية للدراسات الأمنية[1].

مبدأ توازن لقوى، توازن القوى هو أحسن والبدائل عند HANS MARGENTHAU في ظل نظام دولي يتميز بالفوضى وتضارب المصالح، حيث أنه يقدم عدة بدائل لتحقيق الأمن في النظام الدولي وتتمثل في:

1- يتحقق الأمن إذا كان الرأي العام الدولي يفرض هذا الأمن.
2- الأمن يتحقق من طريق القانون الدولي.
3- الأمن يتحقق من طريق إيجاد حكومة عالمية .
4- يتحقق الأمن عن طريق توازن القوى.

فالمدرسة الواقعية تفضل الخيار الرابع (توازن القوى) فحين بديل يتماشى مع طبيعة البيئة الدولية التي تتميز بالفوضى[2].

المطلب الثاني: النظرية البنائية (الأمن الإنساني)

[1] حموم فريدة ، مرجع سبق ذكره، ص21.
[2] تاجي الطارق، مفهوم الأمن بين الفرد والدولة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، علوم سياسة ، وعلاقات دولية، فرع علاقات دولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005-2006.

ارتبط كثير التصور البنائي، باسهامات ألكسندر واندت، الذي مثلت كتاباته مرجعية أساسية في دراسة السياسة الدولية ، وتتمثل ذلك خصوصا في دراسة السياسة الصادرة عام 1992 والفوضى في ما تصنعه الدول التغيير الاجتماعي لسياسة القوة[1].وبحسب واندت فالبنائية هي منهج للعلاقات الدولية يفترض ما يلي:

الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل ، تذاتية INTER- SABJECTIVITY البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.

إن البنائية تنظر إلى بنية النظام الدولي نظرة اجتماعية باعتبار أن الوحدات الأساسية المشكلة له يبني على أساس التفاعلات الاجتماعية المستمرة التي تؤدي إلى سلوكات غير مستقرة ينظر البنائيون للدولة بمنظار سوسيولوجي على عكس الواقعيون ، حتى وإن اشتركوا في أن الدولة هي الفاعل ، كما تظهر هذه النظرة الاجتماعية على مستوى البيئة الخارجية ، للدولة حيث أن الأنماط السلوكية الدولية ما هي في النهاية إلا توزيعات اجتماعية تضمن الحد الأدنى المشترك بين تفاعلات الاجتماعية داخل الدولاتية ، أي أن السياسة الدولية تفهم بشكل تذاتي.

وتشكل البيئة الاجتماعية من ثلاث عناصر هي:

1- المعارف المشتركة.
2- المصادر المادية والتي لا تتخذ شكلا إلا من خلال تأويلات الفاعلين التي تنعكس على ممارستهم.
3- ممارسة هؤلاء الفواعل.

[1] عامر مصباح ، نظرية العلاقات الدولية، الحوارات النظرية الكبرى ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ص5.

البعد التذاتي للبنائية:

ترى النظرية البنائية أن التفسير الأمني الواقعي البنيوي للمعضلة الواقعية الأمنية هو تفسير مطلق للعلاقات الدولية الأمنية في السياسة العالمية فإقرار الواقعيين الجدد بأن التهديد واحد في كل الحالات غير صحيح دائما ، لأن عنصر الإدراك الجماعي يتحكم دوما في تشكيل التهديدات وتوجيهها ، مثال رؤية الولايات المتحدة الأمريكية أو أي دولة عضو في حلف الناتو، للسلاح النووي الفرنسي ليس بذات رؤيتها للسلاح النووي الكوري الشمالي أو الإيراني ، لأن والفكرة المسبقة عن هذه الدولة مختلفة بالرغم من أن الخطر النووي واحد لأمريكا ، هذا التصور البنائي يمكن أن يطلق عليه التذاتية أي البحث في التكوينات والتفاعلات الاجتماعية الآمنة لفواعل لإدراك الحالة الأمنية بما يعزز سبل الإتساع في ميدان الدراسة الأمنية.

وعموما فإن رؤية البنائين للدراسات الأمنية أنها منظومة تفاعلية إجتماعية وليس ميدانا جامدا يكتفي برصد العلاقات المادية ، بين الوحدات الأساسية في النظام الدولي [1].

التصور النقدي الإنساني:

احتدم النقاش بين التصورين الواقعي والليبرالي للأمن والتحولات الحديثة أثارت الحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن في إطاره النقدي وهذا المفهوم يجد جذوره في النظرة النقدية التي وضع أسسها منظرو مدرسة فرنكفورت من أمثال ماكس هوركالهاير وتيودورودرونو وتقدم المقاربات النقدية نفسها على انها النشر اهتماما بعرض أزمة استعراض الظواهر في الفكر الغربي (التنويري) وبالخصوص القضايا المتعلقة بالأسس، والنهايات ، والاختلاف وسلم المعرفة والرأي والروايات الكبرى وغيرها، كما تدعي أن لديها الأدوات التحليلية الكفيلة بتوضيح المسار الذي أخذه النقاش حول مفهوم الأمن ، ليأخذ شكله النهائي من خلال الأمن النقدي.

[1] خالد معمر ، التنظير في الدراسات الامنية ما بعد الحرب الباردة ، دراسة في الخطاب الأمريكي ما بعد 11 سبتمبر ، أطروحة مقدمة شهادة ماجستير ، علوم سياسية ، فرع عملاقات دولية ، جامعة متوري – قسنطينة، قسم العلوم السياسية ، ص 118.

في هذا الصدد يقول كين بوث إن طريقتي في التعامل مع هذا النقاش النقدي هو أنني أرحب بأية مقاربة تمكننا من مواجهة المعايير المشئومة للدراسات الإستراتيجية للحرب الباردة، للوصول إلى نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن طالما ،أن هناك التزامات (الانعتاق)وفي هذا الاتجاه فإن بوث يرى أن الأمن يعني الانعتاق، والذي حسبه يعني تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدما في اتجاه تجسيد خياراتها ، ومن بين هذه القيود الحرب، الفقر ، والاضطهاد، ونقص التعليم وغيرها.

وبالنتيجة فإن الأمن النقدي يمكنه أنه يتعامل مع أي من التهديدات التي لم تؤخذ بعين الاعتبار مثل الكوارث الطبيعية والفقر، وذلك لأن النقاش الأمني القائم وبالأخص الواقعية و فكرها الدولاتي ، التمركز لا يمكنها من التعامل مع أي تهديد آخر عدا النزاع بين الدول [1].

[1] تاكاويكي ياماموزا، مفهوم الأمن في النظرية العلاقات الدولية ، ترجمة عادل زقاع، المتحصل عليه http://www.geocitives.com/adelzeggaph/secpt/ht.

خلاصة :

قدمت هذه النظريات تفسيرات وتحليلات لموضوع الأمن أعطت تعاريف للأمن تغيرت بتغير الأحداث والظواهر الدولية، بعد ما كان مفهوم الأمن مقتصرا على حماية أمن الدولة (التركيز على الجانب العسكري) ، تم برزت تيارات تغيير أن أمن الدولة لا يعني بالضرورة أمن الأفراد ، وأن اختلاف هذه التفسيرات مختلفة راجعة لاختلاف مستويات الأمن وأبعاده ، فالأمن يشمل عدة أبعاد ومجالات ليصل إلى الأمن الإنساني.

الفصل الثاني

مصادر التهديدات الأمنيةالجديدة في منطقة المغرب العربي

المبحث الأول: الموقع الجيواستراتيجي للمغرب العربي

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي:

يطلق على المنطقة تسمية المغرب العربي الكبير لتميزه عن دولة المغرب الأقصى، المغرب حاليا والمغرب الأوسط الجزائر المغرب الأدنى، وتونس ، حيث تشكل هذه الدول الثلاثة الإطار الضيق للمجموعة المغربية طبقا لقربها بعدها جغرافيا عن المشرق العربي.

إلا أنه في إطاره الواسع ، فإن المغرب العربي يشمل بالإضافة إلى الدول الثلاث المغرب –الجزائر- تونس- كل من ليبيا وموريتانيا[1]،وتوجد هناك تسميات أخرى للمغرب العربي مثل : شمال إفريقيا باعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوروبية، ويطلق عليها بلاد البربر، باعتبار أن العنصر الغالب في المنطقة هو من أصل بربري[2]، كما يطلق على المنطقة تسمية الدول العربية المشاطئة للمتوسط، ويقصد بها بالإضافة إلى شمال الإفريقي أيضا شرق المتوسط سوريا، لبنان، مصر ، فلسطين، الأردن، العراق[3]، ولكن نستطيع القول أن التسمية الشائعة التي تطلق على هذه المنطقة هي، "المغرب العربي" والتي تشمل المنطقة الغربية من العالم العربي و الإسلامي، حيث تضم أجزاء من البحر الأبيض المتوسط والصحراء والمحيط الأطلسي، وبالتالي تكون مقابلة للمشرق العربي فهي ، الجزائر ، المغرب، موريتانيا، إضافة غلى الصحراء الغربية، ويحد المغرب العربي شمالا البحر الأبيض المتوسط ، و غربا المحيط الأطلسي وشرقا مصر والسودان ، وجنوبا السنغال والنيجر وتشاد.

[1] مصطفى الكثيري، الخصوصية التاريخية والحضارية لبلدان المغرب العربي ومدى انعكاساتها على التنمية الإدارية، منشورات المنطقة العربية للعلوم الإدارية ، الأردن ، 1986، ص8.

[2] عبد الله العربي، المغرب العربي، نظرة مستقبلية ، في مجلة القضايا عربية، مطبعة المتوسط ، لبنان ، العدد 10، أوت 1975، ص5.

[3] نزيه الأيوبي ، جيران متباعدون ، العلاقات الاقتصادية والسياسية في أوروربا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 124 ، أفريل 1996، ص 125.

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية المغرب العربي:

يعد الموقع الجغرافي للمغرب العربي من المواقع ذات الأهمية الإستراتيجية والجيوسياسية ، فهو يمثل همزة وصل بين ضفتي المتوسط ، أي بين أوروبا وإفريقيا مما جعله ممر للتواصل الحضاري والديني، ومركز للتبادلات الاقتصادية والثقافية بحكم موقعه على البحر الأبيض المتوسط، وهو تعبير نقطة التقاء لثلاث قارات آسيا، إفريقيا وأوروبا ونظرا لإطلال بلدانه على البحر الأبيض المتوسط نجد المنطقة اعتبرت همزة وصل إستراتيجية لكثير من الطرق المائية والتجارة الدولية ، بحيث إذ نظرنا على سبيل المثال إلى مضيف جبل طارق فنجده يربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي و نصف الكرة الأرضية، وأما قناة السويس عبر البحر الأحمر فنجدها تربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي والهادي ، الشيء الذي تجعله ممرا للتجارة العالمية ، إذ 50% من البترول المستهلك من أوربا الغربية يمر عبر المتوسط، حيث تعامد كل من إيطاليا واليونان وسويسرا والنمسا على نسبة 100% من البترول المتدفق بالموانئ الجنوبية للمتوسط، وأن أي توفق طويل للإمداد سوف يسبب في انهيار اقتصادياتها ، كما توفر منطقة المغرب العربي ثروات الطبيعة الأخرى ، أي هناك تنوع في ثرواته الاقتصادية المتفاوتة بين الدول المشكلة له، إذ يمكن استغلالها في مشاريع مشتركة له، إذ يمكن استغلالها في المشاريع مشتركة لصالح شعوب المنطقة[1] كما يقول الجنرال buins (يظهر المتوسط مع نهاية هذا القرن العشرين فضاءا ذا أهمية حيوية [2]،

كما يشكل البحر الأبيض المتوسط أحد المجالات الجيواستراتيجية الأكثر حساسية في العلاقات الدولية ، وعلى الرغم مما يحتويه المغرب العربي من ثروات، وما يتمتع من موقع استراتيجي مهم جدا وكذلك الثروة البشرية أي له القدرات طبيعة وبشرية" إلا أنه يعتبر من المناطق أو البلدان المتخلفة ، أي أن الدول المتخلفة هي سبب ظهور التهديدات بصفة عامة

[1] ميلاد مفتاح الحراثي، الإندماج الاقتصادي المغاربي في القرن 21"، في مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 187، سبتمبر 1994، ص48.

[2] عليلي منى ، السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ف العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2002/2001 ص 43

والمغرب العربي بصفة خاصة ، لأن هناك مشاكل نابعة من هذه المنطقة بالذات تؤثر فيها وفي الدول الأخرى، وهذه التهديدات هي التي سنتطرق لها في المباحث الموالية.

المبحث الثاني: مصادر التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي:

اختلفت مصادر التهديدات الأمنية التي يعرفها إقليم المغرب العربي الواقع شمال إفريقيا وجنوب المتوسط بسبب الجغرافيا السياسية لهذا الإقليم ودورها في ظهور هذه التهديدات.

وهذه الجغرافيا التي جعلت للعديد من الجماعات في بلاد المغرب العربي خصوصيتهم ، فالجبال والصحاري الشاسعة خلقت لهم مجالا واسعا للحركة والمناورة والاختباء والقرب الجغرافي من أوروبا جعل جماعات المغرب العربي المسلحة أكثر قدرة على التواصل مع جماعات أخرى متطرفة في أوروبا ينتمي إليها الكثير من ذوي الأصول المغربية ، بالإضافة إلى الهجرة غير الشرعية التي هددت جغرافيتها من وإلى هذه البلدان،وقد ساعد الإقليم أيضا في ظهور العديد من العمليات كالتهريب والمخدرات وانتقال بعض الأوبئة ومشاكل التلوث التي أصبحت تهدد هذا الإقليم بعد نهاية الحرب الباردة [1].

وسنحاول فيما يلي التطرق إلى أهم مظاهر والمصادر المتنوعة للتهديدات الأمنية التي تعرفها منطقة المغرب العربي .

مطلب الأول: الآفات الاجتماعية:

اعتبرت المشاكل والآفات الاجتماعية أحد أكبر التهديدات الأمنية المواجهة للأمن الإنساني المغاربي فالمخدرات مثلا هددت الأمن والإقليمي ولا زالت تهدده، ظهرت العديد من الشبكات المنظمة لهذه المشكلة الاجتماعية، وكانت المغرب كدولة وأهم مكان لجماعة مافيا المخدرات، وبهذا الصدد أقفلت الحدود الجزائر المغربية من قبل الجزائر التي رأت في أن المغرب مركز تهديد لأمنها الوطني والسياسي والمجتمعي ، أما عن قضايا التهريب

[1] نجيب عنيفة، التهديدات الأمنية من المغرب العربي" بحيث نظري في مقياس ، تحليل سياسي ، نسبة الأولى ماجستير ، دفعة سياسية مقارنة ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة سنة 2007-2008، ص17.

فظهرت العديد منها في ليبيا نحو الجزائر، كتهريب السلاح وتهريب الوقود إلى المغرب من الجزائر والتهريب من وإلى أوربا من الدول المغربية[1].

المطلب الثاني: الأمن الغذائي

منذ بداية التسعينات ومشكلة الأمن الغذائي محط اهتمام العالم أجمع لما اكتسبته من أبعاد اقتصادية واجتماعية وأمنية، ويعرف الأمن الغذائي على أنه ، توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمين للنشاط والحيوية وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة اعتماد على النشاط المحلي[2].

ويمكن التميز بين مستويين للأمن الغذائي المطلق والنسبي ، فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفرق الطلب المحلي ، وهذا المستوى المرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ، ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي، ومن الواضح أن مثل التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة ، إضافة إلى أنه غير واقعي كما أنه يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقييم العمل واستغلال المزايا النسبية.

أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة الدولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا ، فهو لا يعني إنتاج كل الاحتياجات الضرورية الأساسية بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين[3].

ودول المغرب العربي تعيش حالة عجز غذائي تزداد يوميا فحجم الإنتاج من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية استهلاكها وهو ما استدعى اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز وهذا بدوره بشكل خطرا كبير على اقتصادية هذه البلدان حيث يعمل على اضعاف أرصدتها من

[1] ب.ج، مروحيات وكاميرات لمواجهة تهريب الوقود إلى المغرب"، الجزء اليومي، 5236 العدد ، 5 فيفري 2015، ص7.
[2] جريدة البيان ، الأمن الغذائي والبيئي والعمل العربي المشترك المتحصل عليه
www.albayan.com/image/am.arabwork.dic.
[3] محمد وليد عبد الدايم ، مفاهيم تتعلق بالأمن الغذائي ، التحصل عليه
http://www.aljogara.net/NR/eseeres/9c554f-51-74d4-ad6f4eb.htm.

العملة الصعبة و يعزز مديونيتها و من ثم تبعيتها الاقتصادية و السياسية وحتى الثقافية والاعتماد على الاستيراد من أجل تلبية الحاجيات الأساسية للمستهلكين من شانه أن ينمي لدى المواطن العربي نمطا استهلاكيا عربيا يجعله أكثر ولاء وثقة في السلع الأجنبية منه في السلع الوطنية وهو ما قد يمتد ليصل درجة التبني والدفاع عن الثقافة الغربية[1].

كما أنها تصنف من الدول المتخلفة وبطبيعة الحال يجعلها هذا في حالة تبعية .وبالتالي فإن هذه الدول التي تعاني فجوة غذائية مهددة في وجودها متى تم قطع الإمدادات لها . فسوف تتعرض للمجاعة،وهذا يعني الزوال التدريجي لأنها غير قادرة على إعانة نفسها.فالغذاء المستورد ذو مخاطر سياسية تهدد الأمن والسيادة الوطنية فمثلا:تخضعه الدول المستوردة للقمح لشروط ومساومات سياسية وغيرها ويصف الخبير الأمريكي جون بلاك بأنه السلاح الأنجع لضمان السلام،ويقصد السلام وفقا للإستراتجية الأمريكية.فأدركت أمريكا وزن القمح كسلاح"السلاح الأخضر"للضغط وتغيير سياسات الدول.وهذا يجعل الدول المغربية في يد الدول المتقدمة التي تمد الغذاء لها لتحيى وهذا تهديد كبير جدا.

إن من بين العوامل المؤثرة في الأزمة الغذائية في المغرب العرب هي العوامل الديمغرافية إذ يعد التزايد السكاني المذهل الذي عرفه المغرب العربي في العقود الماضية من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة.فمعدل نمو السكان يفوق معدل نمو الإنتاج الزراعي مما أدى إلى اختلالات على مستوى عرض وطلب الغذاء.وتعتبر البلدان المغاربية من الناحية الديمغرافية الكمية من أهم البلدان الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط حيث بلغ عدد سكان هذه البلدان أكثر من 84مليون نسمة حسب تقديرات عام2000موزعين على الأقطار الخمسة.موريتانيا 3مليون نسمة،المغرب32مليون نسمة،الجزائر33مليون نسمة،تونس10مليون نسمة،ليبيا6مليون نسمة،فضلا عن أن الزيادة الديمغرافية لهده البلدان تعتبر عالي،كما يتضح في الجدول التالي:

[1] جريدة البيان، المرجع نفسه.

المساحة و السكان / البلدان المغاربية	المساحة كم 2	الكثافة كم 2 2000	1981 مليون نسمة	1990 مليون نسمة	1998 مليون نسمة	2000 مليون نسمة	معدل الزيادة السنوية	سنة الأساس
موريتانيا	1030700	02.9	1.7	1.971	2.971	03.00	2.94	1990
المغرب	710850	45.0	21.8	24.177	27.873	32.00	2.06	1994
الجزائر	2381741	13.9	19.3	25.334	30.679	33.00	2.50	1991
تونس	155566	64.3	06.6	08.099	09.351	10.00	1.44	1994
ليبيا	1455500	03.5	03.1	03.821	04.963	06.00	2.80	1995
المجموع	6034357	13.9	52.5	63.342	75.163	84.6	2.36	

المصدر : الموارد البشرية ودرها في بناء إتحاد المغرب العربي ،ج1 جمعية لأطلس .جامعة الثقافي مراكش، المغرب. ص54

- ويلاحظ من خلال هذا الجدول أن هناك زيادة سكانية سريعة للسكان في هذه المنطقة حيث انتقل عددهم الإجمالي من 52.5 مليون عام 1981 إلى 63.382 مليون عام 1990 ثم إلى 75.163 مليون عام 1998 ثم إلى 84 مليون عام 2000
- والدولة المغربية تتميز بأنها دولة غنية ، نسبة الشباب فيها مرتفعة ما جعل هذه الدول استهلاكية أكثر منها عاملة [1]وفي ما يلي يوضح هذا الجدول توزيع أهم الموارد الطبيعية في البلدان المغربية .

[1] مختار بن هيبة ، استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية ، حالة البلدان المغاربية ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، قسنطينة ، 2007-2008، ص234.

الموارد	الموارد الزراعية					الموارد الإستراتجية			
البلدان	أراضي زراعية 000 ه	أراضي مروية	غابات	مياه (مليار مكعب)	بحار(طول الشواطئ بالكم)	احتياطي النفط(برميل)	احتياطي الغاز(م3)	الفوسفات (000طن)	الحديد
موريتانيا	195	12	1500	-	600	-	-	-	6000
المغرب	8408	786	5200	30	3996	-	-	21178	1100
الجزائر	7511	338	4384	17	1800	8.8	3033	1200	1819
تونس	4923	241	557	03	1298	1.8	119	5800	115
ليبيا	2127	234	600	21	1820	21.3	606	-	-
المجموع مغاربي	23160	1611	12291	50	83.64	31.9	3758	28178	8095
المتوسط مغاربي	4632	392	2458	16	1672.8	6.4	7536	5635.6	1619

المصدر:الموارد البشرية ودورها في بناء اتحاد المغرب العربي،ج1،جمعية الأطلس،جامعة القاضي،مراكش،المغرب،ص244.

ويتضح من خلال الجدول أن البلدان المغربية تتوفر في مجموعها على موارد طبيعية هامة من الناحيتين النوعية والكمية فهي تحتوي على أراضي زراعية معتبرة تفوق 23160مليون هكتار وإن كانت تتفاوت في حجمها من بلد إلى آخر،وتتوفر على الغابات والموارد الطاقية إلا أن هذا لم يؤهلها لتحقيق اكتفاء الذاتي.ويمكن أن نعتبر أن من أسباب عدم القدرة على استغلال هذه الموارد هو ضعف الكفاءات زيادة نسبة الأمية التي تجعل الأفراد عاجزين عن استغلال العقلاني للموارد وتصنيعها داخل الدولة لتخفيف على الأقل من نسبة الاستيراد وتوجيهه إلى استغلالها في زيادة الإنتاج المحلي.

المطلب الثالث: الهجرة وتأثيرها على أمن واستقرار في المغرب العربي:

كما يعاني المغرب العربي من الهجرة التي تعددت التعريف المعطاة لها وهذا راجع إلى تعدد جوانب الظاهرة فإذا اعتمدنا على المعيار الجغرافي تعرفها الموسوعة الحرة، wikilix بأنها:(أن يترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان آخر وذلك مع نية البقاء في مكان الجديد لفترة طويلة أطول من كونها زيارة أو سفر[1].

أما في."موسوعة السياسة"فهي (كلمة تدل على الانتقال المكاني الجغرافي لفرد أو جماعة)[2]

ونجد أن الكاتب جورج الطي عرف المهاجر على أنه لاستخف الذي يبدي الرغبة في تغيير إقامة من بلده الأصلي ليقيم في دولة أخرى ويحصل على جنسيتها ويندمج في مجتمعها [3]،ومن حيث المعيار القانوني نجد أن المهاجر يعني الشخص الذي يقيم في دولة غير دولة الأصلية ويحمل جنسية الدولة التي يقيم بها،ويمكن تعريف الهجرة من خلال ما سبق بأنها عملية انتقال شخص من بلده الأصلي إلى بلد آخر بهدف الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة وقد تكون هجرة عالمية ذات دوافع اقتصادية أو هجرة سياسية ذات دوافع سياسية وأمنية أو هجرة سكانية ذات دوافع ديمغرافية.

---

[1] الموسوعة الحرة ويكيبديا ، الهجرة متحصل عليه ، http://ar.wikipidian.erg/wifi19.j8//a7/d9

[2] عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ،ج7، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، 1994،ص67.

[3] عياد محمد سمير المجرة في مجال الأورو متوسطية ، العوامل والسياسات، مداخلات ضمن الملتقى الدولي لتنمية البحث العلمي ، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، الجزائر 2008،ص221.

وتتعدد أوجه الهجرة ما بين شرعية وغير شرعية(سرية)،وتعتبر الثانية أكثر خطورة على الأمن الدول،تستطيع القول أن من أسباب الهجرة غير شرعية فهي أسباب اقتصادية إذ يظهر حليا مستوى التباين الاقتصادي بين دول الجنوب العطارة ودول الشمال الجارية نظرا لتذبذب وثيرة التنمية في دول جنوب متوسط،كذلك فشل سياسات الحكومية في احتواء ظاهرة البطالة التي تدفع الشباب إلى انتحار الجماعي في البحر وكذلك البحث عن الاستقرار الدائم وتحقيق حياة أفضل.وكذلك الأسباب الاجتماعية هي دافع الهجرة مثل الفقر،المجاعة ،الأمراض،كذلك صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى سيارة،هدايا.....الخ وغيرها من الأسباب التي تدفع بسكان المغرب العربي خاصة إلى هجرة.[1]

تعتبر الهجرة حسب الدارسين مصدر لتهديد أمن الدول المتقدمة(المستقبلية)،في هويتها،ولكن هذه الظاهرة لها انعكاسات سلبية كذلك على تمدد الدول المغاربية،إذ يؤدي تزايد عدد المهاجرين إلى نقص اليد العاملة وهجرة الأدمغة،مما يؤدي إلى استمرار التخلف والتقهقر وغياب الوعي وانعدام نخبة قادرة على تغير وتطور وإحداث الرقي داخل هذه المجتمعات كما يعاني المغرب العربي ما يطلق عليه بالفقر الإنساني وهو عبارة عن مصطلح متعدد الأبعاد ويرتكز على فكرة مفادها أن الفقر يترافق مع غياب الفرص واختيارات الضرورية للتنمية البشرية وعلى هذا الأساس نجد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد طور في عام 1990لأول مرة ما يسمى "مؤشر التنمية البشرية"[2].

[1] غالية بن وزيوش، الهجرة والتعاون الأورومتوسطي منذ التسعينات ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص14.

[2] زايري بلقاسم ، منطقة التبادل الحر ، الأورومتوسطي، والفقر في الدول المتوسطية ، في مجلة "المستقبل العربي" مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، العدد 286، ديسمبر 2002،ص80.

المبحث الثالث:الجماعات الإرهابية وتأثيرها على أمن واستقرار دول المغرب العربي.(10)

مطلب الأول: المقاربات المفسرة لظاهرة الإرهاب.

أولا:ماهية الإرهاب(خصائصه،مظاهره،دوافعه).

أ)-تعريف الإرهاب:

التعريف اللغوي:كلمة إرهاب في اللغة العربية ،نجد أن المعاجم العربية القديمة لم تذكر كلمة الإرهاب والإرهابي، ويرجع بعض ذلك إلى كلمات حديثة الاستعمال ولم تكن معروفة في الأزمنة القديمة،وقد وردت كلمة "الرهبة"في القرآن الكريم بمعان عديدة منها"الخشية وتقوى الله"سبحانه وتعالى،مثل قوله تعالى:"يا بني إسرائيل أذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأوفوا بعهدكم وإياي فارهبوا"سورة البقرة لآية 405.وقوله تعالى :"إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغبا ورهبا".سورة الأنبياء آية60وقد وردت بمعنى الرعي والخوف مثل قوله تعالى:"وأضمم إليك جناحك من الرهب".سورة القصص آية 32،وقد أقر المجتمع اللغوي أن كلمة الإرهاب كلمة حديثة في اللغة العربية وأساساها "الرهب"أي خاف وكلمة هاب هي مصدر الفعل أرهب بمعنى خوف ويقولون أن الإرهابيين الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم.

أما المعنى اللغوي للإرهاب في قواميس ومعاجم اللغة اللاتينية نجد أن قاموس الفرنسي "لاروس"يعرف الإرهاب بأنه :(مجموعة أعمال العنف التي ترتكبها مجموعات ثورية أو أسلوب عنف تستخدمه الحكومة). أما في اللغة الإنجليزية نصدر كلمة الإرهابterrorism

هو اللاشيء ters الذي اشتقت منه كلمة.terror والتي تعني الرعب أو الخوف الشديد[1].

التعريف الاصطلاحي.(الفقهي):

حتى الآن لم يوضع تعريف عام وشامل لجميع أنواع الإرهاب.لكن على الرغم من ذالك لم نجد تعارف بعض الأكاديميين:

[1] عبد الناصر جزير، الإرهاب السياسية ، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 1996، ص23.

فقد عرف الفقيه ليميكن Lemoine الإرهاب عامة بأنه يقوم على تخويف الناس بمساهمة أعمال العنف[1] ويرى الدكتور نبيل حلمي أن الإرهاب هو استخدام الغير المشروع للعنف بواسطة فرد أو مجموعة أو دولة ضد فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنه رعبا يعرض للخطر أرواحا بشرية أو يهدد حريات الأساسية ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغير سلوكها تجاه موضوع ما[2].

وقد عرف الإرهاب من قبل الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لأنه فعل من أفعال العنف و التهديد أي كان بواعثه أو أغراضه ، يقع تنفيذ المشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض أمنهم و حياتهم إلى الخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو احد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة [3].

وعرف "شريف بيسوني" الذي أخذت به لجنة الخبراء الإقليميين التي نظمت اجتماعاتها في الأمم المتحدة في مركز فينيا .14.18 مارس 1998 قال هو " إستراتيجية العنف محرم دوليا تحفزها بواعث عقائدية وتتوخى أحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين لتحقيق الوصول إلى السلطة .

- **تعريف إجرائي للإرهاب** :تأسيسا على ما سبق يمكن تحديد هذا التعريف الإجرائي للإرهاب كما يلي :(الإرهاب هو استخدام العنف الغير شرعي أو تهديد باستخدامه من طرف فردا أو جماعة ودولة أخرى ، معتمدا .في ذلك على أساليب متنوعة كخطف الطائرات واحتجاج الرهائن وزرع التفجيرات أو الاغتيالات .... ساعيا إلى بث رسالة تحمل أهدافا إلى جهة معينة[4]..

[1] بوادي حسين المحمدي، حقوق الإنسان بين مطرقة الإرهاب وتسدان الغرب، دار الفكر الجامعي ، شركة جلال للطباعة الجامعية ، الاسكندرية، 2004،ص54-57.
[2] نبيل حلمي الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، دار النهضة العربية ، القاهرة ،ص19.
[3] يونس زكور ، الإرهاب والإجرام آية علاقة 4 متحصل عليه http://alewar.org
[4] عبد الناصر جزير، مرجع سبق ذكره، ص84.

ب:خصائص الإرهاب :

-خاصية العنف و التهديد بالعنف: فلا يمكن أن نتصور الإرهاب بغير فكرة استخدام العنف الذي يمثل جرائم الخطف و القتل و التدمير.

-**خاصية التنظيم المتصل بالعنف:** العنف في النشاط الإرهابي لا يمكن أن يحدث أثره إلا إذا كان منظما من خلال حملة الإرهاب المستمرة ،أي نشاط منسق و متصل لعمليات الإرهابية تؤدي إلى خلق حالة من الرعب.

- **خاصية الهدف السياسي للإرهاب** : إن هدف العمليات هو القرار السياسي أي إرغام الدولة أو جماعة سياسية على اتخاذ قرار أو تعديله أو تحريره ما كانت تتخذه أو تمتنع عنه أو تعدله لو لا الإرهاب .

- **خاصية أن الإرهاب بديل للاستخدام العادي للقوة العسكرية في الصراع:** وهذا يعطي الإرهاب أهميته الحالية للصراع السياسي ، وقد يكون الإرهاب سلاحا للطرف الضعيف الذي لا يملك عناصر القوة التقليدية ، أو يكون سلاحا تستخدمه دولة أو قوة إقليمية أو عالمية لتحقيق أغراض سياسية بالنسبة لدولة أو قوة عالمية.حين تستطيع ، لو لا ترغب في استخدام القوة العسكرية التقليدية.

ج: دوافع الإرهاب :

-**الدوافع السياسية :**هي عدم الوصول السلطة والجماعات المعارضة لها إلى حل المسائل ذات الخلاف الحاد ، أو محاولة الأقليات الاستقلال عن الدولة الأم ، كما يعد خروج الحكام عن حدود صلاحياتهم الدستورية المخولة لهم و استبدادهم وطغيانهم دافعا محوريا للعديد من الحركات الإرهابية[1] ، التي نجد مبررا لأعمالها التخريبية لسبب غياب ميكانيزمات الديمقراطية مما يخلق إحباطات جماعية تفرز مثل هذه الظاهرة [2].

[1] عبد الناصر جريز، مرجع سبق ذكره ،ص196.
[2] محمد سعد أبو عامود، الاسلاميون والعنف المسلح في الجزائر، في مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 113، 1993،ص11.

-**الدوافع الاقتصادية** : إن فقر والحرمان وعدم المساواة في توزيع الثروة بين الطبقات الاجتماعية يمثل دافعا قويا من دوافع الإرهاب ، فالاتجاه السائد على مستوى النظري يؤكد أن التفاوت الاقتصادي يولد العنف [1] ، وانتهى ماركس إلى أن الاستغلال الذي تمارسه الطبقات المسيطرة على أدوات الإنتاج على طبقات التي لا تملك سوى قوة العمل،هو سبب الثورة متى وعى هؤلاء حقيقة مستغليهم،وعلى المستوى الدولي تتمثل أسباب الاقتصادية في عدم توازن النظام الاقتصادي العالمي واستغلال موارد الشعوب وخيراتها وهي تعني بصورة أو بأخرى حرمان هده الشعوب أن يمتلكوا وبتمكن شعوب من احتلالها[2].

-**الدوافع الاجتماعية**:قد تعاني فئات من المجتمع الحرمان بدرجة أو بأخرى مما قد يؤدي بها إلى نوع من العزلة و الشعور بالاغتراب أو على العكس رفض الأوضاع والثورة عليها،فيلجأ بعض الأفراد إلى تشكيل مجموعات إرهابية تمارس نشاطاتها في سعي منها إلى تغيير تلك الأوضاع،وتأكد من جهة "تقرير لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن"في مجلس الشورى العربي على أن(البطالة تمثل الدافع الأكثر قوة في الاتجاه نحو للإرهاب،حيث أنها تخلق وضعا عقليا و نفسيا لدى الشباب يؤدي بهم إلى حالة فراغ ذهني يجعل استقطابهم أمر يسير إلى حد كبير).وقد توصلت دراسة "Hoeselt "إلى أن انتشار التعليم يترتب عليه بروز أنماط جديدة من الوعي السياسي والحراك الاجتماعي يؤدي إلى احتمال زيادة العنف وقد أكد هذا أومليل في دراسة حول أسباب العنف[3].

الدوافع الإعلامية: وفي هذا إشارة إلى ما تقوم بيه وسائل الإعلام من تعبئة اجتماعية يتم على إثرها تهديم بعض قيم المجتمع وبناء قيم جديدة وما ينتج عن هذا من تغيرات وربما توترات،ووسائل الاتصال تساهم فيما يعرف بالحراك الذي قد يتضمن قدرا من العنف،فوسائل الإعلام تساهم في زيارة تطلعات المواطنين وطموحاتهم وخلق مطالب وحاجيات جديدة تزيد من إحساسهم بالحرمان عندما تعجز الدولة عن الاستجابة لها فترتفع احتمالات ردود أفعال العنيفة.ويرى تقرير لجنة الشؤون العربية :إن من يعتنق فكر متطرفا

[1] نصيرة رداف ، المعالجة الصحفية لظاهرة الإرهاب السياسي محليا ودوليا، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2002، 2003،ص16.

[2] أمحمد برقوق، الاشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط، مرجع سبق ذكره، ص75.

[3] نصيرة رداف، مرجع سبق ذكره، ص 16-17.

أو يتخذ سلوكا إرهابيا ، إنما يفعل ذلك بتأثير ما حصل عليه من أفكار ومعلومات من خلال (وسائل الإعلام والاتصال)[1].

ثانيا:المقاربات النظرية المفسرة للإرهاب:

إن حداثة ظاهرة الإرهاب وتعقد المفاهيم المقدمة لها،انعكس على الأطر و المداخل النظرية في هذا الصدد،حيث نجد محاولات التطوير النظري في مجال الإرهاب تدخل ضمن نطاق الدراسات الأمنية وعلوم الإجرام ولذا سنحاول تقديم أهم المداخل النظرية المفسرة لهذه الظاهرة ويمكن تقسيمها إلى:

أ)-مقاربات الأمنية:

وتركز هذه المقاربات على تحول مفهوم الأمن وتحول طبيعة التهديدات،حيث ارتبط الأمن ضمن المفهوم التقليدي بالجانب العسكري وكيفية استعمال الدولة لقوتها للحفاظ على وحدتها الترابية واستقرارها السياسي وكذلك في مواجهة الدول الأخرى،في حين ركزت الدراسات ما بعد الحداثية على التحديات الجديدة كالفقر المتفشي في دول الجنوب،في مقابل هشاشة البنى السياسية القائمة وهو ما أدى إلى تصادم المجموعاتا لأثنية في إطار صراعها على الموارد.وفي هذا الإطار ظهر الاتجاه ما بعد البنيوي ،حيث يدعوا إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن .ليس في وسائل التهديد التي لم تعددت و لم تقتصر على الجانب العسكري لتشمل الوسائل الاقتصادية والإعلامية وكذا مصادر التهديد التي لم تعد تشمل الدول فقط بل اتسعت لتشمل المنظمات الإرهابية،ووفقا للمنظور ما بعد الحداثة فإن الأمن يجب ألا يقتصر على حماية الدولة وتعزيز رفاهها،بل يفترض أن يتم الاهتمام بحماية الفرد والمجموعات[2].

وبناء على ذلك فإن الخاصية المميزة لحروب ما بعد الحرب الباردة تتمثل في اعتماد أسلوب الإرهاب بين المجموعات أو الأطراف المتصارعة وذلك عن طريق استهداف المدنيين،الإبادة الجماعية،والاغتصاب لا تراعى فيها قوانين والأعراف الدولية الخاصة

[1] سامي إبراهيم، هل للسلفية الجهادية جذور فكرية، في مجلة المغرب الموحد ، دار النشر للمغرب العربي ، تونس، العدد 05، 17، فيفري 2010،ص15.

[2] عادل زقاع، إعادة صياغة مفهوم الأمن ، برنامج البحث عن الأمن المجتمعي ، مرجع سبق ذكره ، ص 36.

بالحرب ويمكن اعتبار الحروب التي تخوضها الدول في مكافحة العمليات الإرهابية ما يسمى بالحروب غير المتناظرة،وتكون فيها الدولة في مواجهة مجموعات إرهابية أفراد.

ب- مداخل تحليل السلوك الإرهابي :

فقد بينت دراسات في علم الجريمة إلى أن هناك اتجاهين في تفسير السلوك الإرهابي :

- **الاتجاه السببي:** وهو الذي يعتمد على سبب في تفسير السلوك الإرهابي .
- **اتجاه تعدد العوامل** : وهو يركز على أن بسبب الانحراف لا يمكن أن يغزى لسبب واحد ، وإنما مجموعة متكاملة من العوامل تؤدي إلى السلوك المنحرف .

وفي هذا الإطار ظهرت عدة مداخل لتفسير السلوك الإرهابي وهي :

- **مدخل تعدد العوامل** : وننطلق هذا المدخل من كون السلوك الإرهابي هو نتيجة لتضافر **مجموعة من العوامل** : النفسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية ، انطلاقا من كون الإرهاب ظاهرة متعددة الأسباب فإن دراسته يجب أن تكون شاملة لمختلف العوامل المؤدية له . وأسباب الثورات ولعنف السياسي على مستوى الدولي هي نفسها أسباب الإرهاب[1].
- **المدخل السياسي** : وينطلق هذا المدخل من كون الإرهاب هو نتيجة لإرهاصات دولية وعوامل محلية ، ويرى أن الإرهاب هو نتيجة لفكر منحرف تتبناه قيادة فكرية وتحرك المشاعر نحو السلوك الإرهابي .
- **المدخل التنظيمي:** ينطلق من رؤية الإرهاب باعتباره سلوكا عقلانيا تتخذ الجماعة بشكل جماعي وليس سلوكا فرديا ويضيف أن الإرهاب هو سلوك عقلاني مخطط من قبل الجماعة. ومن خلال تحليلها للسلوك الإرهابي فإنها تصل إلى نتيجة معينة وهي أن الإرهاب لا يمارس من قبل الأشخاص ، وإنما يمارس من خلال سلوك جماعي منطلق من قناعة مشتركة من الأفراد المجموعة الإرهابية[2].

[1] عبد الله عبد العزيز اليوسف، الأنساق الاجتماعية ودورها في مكافحة الإرهاب والتطرف، جامعة نايف للعلوم الأمنية الرياض 2006، ص52.
[2] نصيرة رداف، مرجع سبق ذكره، ص17.

المطلب الثاني:تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي.

عرف إقليم المغرب العربي ظاهرة الإرهاب بشكل كبير ، لوجود عدة عوامل أو دوافع أدت لظهور مثل هذه التشكيلات ن منها استبداد المحلي [1]، وطغيان أجنبي ، وما ينجر عنهما من توتر و شعور بالظلم والمهانة ، ضف إلى ذلك روح التمرد التي تتسم بها قطاعات من الشباب المراهقين ، بل تحول تمردها إلى ممارسة أشكال تقليدية من الجنوح و الانحراف لتشرع في الانتقام. من المجتمع عبر الانخراط في لعبة الإرهاب لأنها ترى نفسها مهمشة ، فكان الإرهاب هو الوسيلة للتعبير عن أفكارها كذلك الامتناع الفكري بوجوب العمل على التغير بمنهج عنفي ، وتعرض الكثير منهم إلى ظروف و أحوال اجتماعية فائقة عكرت صفو حياتهم ، حيث حرموا حق العمل الشريف في بلدهم فضلوا عاطلين عن العمل فاقدين لمصدر رزق الشريف في ظل حراك الاجتماعي لا يرحم ، فما وجدوا أمامهم انسب من الانضمام إلى الحركة المسلحة للتعبير عن مكنوناتهم وغيرها من الدوافع التي سبق أن ذكرناها في العناصر السابقة والتي يمكن إن تكون السبب في ظهور هذا التهديد ، ويحتضن المغرب العربي العديد من الجماعات المتشددة.

أولا : الحركات الإرهابية في الجزائر .

ففي الجزائر هناك حركتان أساسيتان " الجماعة المسلحة" والجماعة السلفية للدعوة والقتال "،فلأولى ذات بعد محلي وثاني فإن بعد خارجي ما يجعلها على علاقة وثيقة لتنظيم القاعدة[2]. والتي نشأت سنة 1998 ، وكان أول من ترأسها "عبد المجيد ديشو" الذي قتل فخلفه" نبيل الصحراوي " وبعد ذلك خلفه "عبد الملك دردغاذال" ."المعروف ب" أبو مصعب عبد الودود " وهو الرئيس الحالي لهذه الجماعة و لقد أختلف إفراد حول بداية العنف في هذه المنطقة ، فهنا الأمن يرى أنها وليدة الاستقلال عندما قام الجيش بقيادة "هواري بومدين" استيلاء على السلطة وكان سائدا في فترته ، وتواصلت الصراعات بعد ذلك داخل السلطة وقادتنا إلى ظهور الحركات الإنتفاضية في 5 أكتوبر 1988 وهناك من يرى إن الإرهاب في الجزائر ظهر نتيجة صراع الدائر في نطاق السلطة الجزائرية منذ وفاة الرئيس "هواري

[1] محمد فهيم درويش ، الجريمة في عصر العولمة ، ط2، النسر الذهبي للطباعة ، القاهرة ، 2000، ص59.
[2] مرصد الإرهاب ، من الإرهاب الأعمى إلى العنف العدمي" مرصد الإرهاب متحصل عليه.http://www.arabalee.net.2008

بومدين" وظاهرة الفساد السياسي وما ترتب عليها من نتائج أدت إلى الدخول نظام الجزائري إلى دائرة الأزمة التي تنتج عنه اهتزاز شرعية النظام وهو ما عبر بعض السياسيين الجزائريين بضعف هيئة الدولة ، كذالك تفاقم وتأزم الظروف الاقتصادية والاجتماعية،يضف إلى ذلك العوامل الخارجية وتشمل تصاعد نمو تيار الإسلام السياسي في منطقة العربية والإسلامية،بالإضافة إلى تحولات التي شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة وتبع ذالك ظهور الأفكار الغربية الخاصة بفرض النموذج الحضاري العربي على العالم [1].

نتيجة كل هذا عرفت الجزائر ظهور هذه الجماعات التي انخرطت في الأعمال مسلحة قادت إلى أهلية وشرعية من العنف المسلح.[2] وتعتبر "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" الجزائرية أخطر من الجماعة المسلحة حيث أعلنت عن تغيير اسمها من السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة بلاد المغرب الإسلامي وقالت أن التغير تم بناء على استشارة من زعيم القاعدة"أسامة بن لادن" الذي زكى المبادرة .لتصبح بعد هذا التغيير"الجماعة السلفية للدعوة والقتال" متمثلا للقاعدة في شمال أفريقيا .

لتجد متنفسا لها في الخارج وتصفي الشرعية على أعمالها بانضمامها إلى القاعدة،لكي تستقطب المجاهدين من المغرب العربي وشمال إفريقيا والساحل الإفريقي لمحاربة المصالح الغربية في منطقة والأنظمة المحلية التي تحاربهم[3].

كما دعت هذه الجماعة في 18.01.2007،إلى مقاتلة الفرنسيين وأبنائهم حيث قال أمير الجماعة:(هاهي فرنسا تخرج البارحة من باب وتخرج اليوم من النافذة بل وهاهي أمريكا أيضا تدخل من باب لتشارك فرنسا نهب الثروات والتحكم في رقابنا بعد أن توطأ معها لص الدار[4]. وقال أن التنظيم لن يتردد في ضرب و،م،أ كلما وأينما استطاعت ذالك وفي مكان من العالم.

---

[1] الوقت ميدل إيست أون بن ، القاعدة في المغرب العربي ، عدو مجهول صحة الفراغ السياسي متحصل عليه:
http://www.arabqt.com.art.php=45130

[2] عمار جفال ، القاعدة في بلاد المغرب العربي : الإسلام السياسي الثالث، من تنظيم محلي إلى الارتباط بالقاعدة ، في مجلة لمغرب العربي الموحد، دار النشر للمغرب العربي ، تونس ، العدد 05، 17 فيفري2010، ص13.

[3] دينا الوطن، الجماعة السلفية الجزائرية تغيير إسمها إلى قاعدة الجهاد في بلاد المغرب ،متحصل عليه .http://www.abiationvoice.com

[4] عمار بن عزيز ، مرصد الإرهاب، أي علاقة تربط بين الجماعات المغربية المشددة وأوربا المتحصل عليه
، .http://www.elwatanvois.com.

ثانيا:الحركات الإرهابية في المغرب

نجد فيه جماعتين هما"السلفية للجهاد"و"الجماعة المقاتلة الإسلامية المغربية"،من أهم الشخصيات البارزة في المغرب نجد"محمد الفزازي"قائد الجماعة السلفية الجهادية ونجد"عبد العزيز أبو الغبراء"قائد الجماعة المقاتلة الإسلامية،وهم على صلة وثيقة بتنظيم القاعدة،وتعبر أن صلة الوصل بين القاعدة وتنظيم الخلايا الموجودة بالمغرب.[1] ،ويعود ظهور التيار المتطرف من السلفية والمسمى الجهادي بالمغرب إلى بداية عقد التسعينات،بعد حرب الخليج عام1991حين ظهر في السعودية وبلدان الأخرى عدة رموز خرج بعضهم عن التيار السلفي الوهابي ليعلنوا الجهاد ضد أمريكان،وفي هذا الإطار يندرج إنشاء الجبهة العالمية لقتال اليهود والنصارى عام1998،وامتداد ذلك التيار إلى العديد من الدول من بينها المغرب .

حيث أعلن بعض الدعاة نصرتهم للقاعدة بن لادن،وهكذا حرم أحدهم وهو"حدوشي عامر"في فتوى له تعاون الغرب مع أمريكا في حربها ضد طالبان بأفغانستان،مثلما اعتبر مناصرة بن لادن واجبا لأنه في نظره مجدد الجهاد في هذا العصر.

وتنامي ذالك التيار في المغرب في سنوات قليلة،حيث تبنى أسلوبا تنظيميا بعيدا عن ضبط والمراقبة وأصبح العديد من الشيوخ المنظرين لمنهجه كالفزازي ،الحدوشي،الشاذلي،الذين أدينوا بثلاثين سنة سجنا بعد تورطهم في أحداث 16 مايو2003بدار البيضاء،وتعتبر السلفية الجهادية في المغرب كما يقدمها بذالك رموزها،تيارا منهجيا عقديا أصوليا وليس تنظيما على غرار التنظيمات الأخرى[2].

ثالثا:الحركات الإرهابية في ليبيا

[1] عبد الحكيم أبو اللوز، السلفية الجهادية في المغرب، الولادة والمسار، في مجلة المغرب الموحد، دار النشر للمغرب العربي ، تونس، العدد 05، 17 فيفري 2010 ص21.

[2] ريما صالحة ، صناعة الموت الجماعات المسلحة في المغرب العربي "البرنامج على قناة العربية"، 8 أفريل 2007 المتحصل عليه من www.alarabiya.net.

نجد الجماعة الإسلامية المقاتلة التي تم الإعلان عن انضمامها ومناصرتها للقاعدة في المغرب العربي عام 2007،فقد أعلن "أيمن الظواهري"عن انضمام الجماعة الإسلامية إلى تنظيم القاعدة العالمي،وأكد الشيخ أبو الليث الليبي أحد قادة الجماعة هذا الأمر.

ويعتبر بعض قادة الجماعة،أمثال الشيخين "أبو يحيى الليبي"ومواطنة"أبو الليث الليبي"من أبرز الشخصيات المألوفة لعموم التيار السلفي الجهادي،وأن الجماعة الإسلامية المقاتلة قد اندمجت وذابت بصورة تامة في تنظيم القاعدة،فيما يرى البعض أن الجماعة ستعمل في نطاق ما يسمى بقاعدة الجهاد في بلاد المغرب الإسلامي بقيادة أبو مصعب الجزائري.ولأن تنظيم القاعدة يدرك حقيقة يأس هذه النخبة ،ذات العقلية المتقدمة عن كثير من الجماعات،فلم يتوالى الظواهري عن تقديمها بوصفها كوكبة من أهل السبق والفعل والجهاد والرباط وأعلام الدعوة والجهاد قدوة الصبر والثبات من أفاضل الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا[1]،وبانضمام هذه الجماعة إلى صفوف القاعدة ستكسب هذه الأخيرة دفعا قويا نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من أهدافها في محاربة الأنظمة السياسية القائمة في المغرب الإسلامي،وكذلك تهديد المصالح العربية في المنطقة.

كما عرفت الجماعات الإرهابية نشاطا أقل حدة وفعالية في موريتانيا.حيث نجد الحركة الإسلامية وكذلك الأمر في تونس حيث نجد حركة تدعى"الاتجاه الإسلامي" الذي يريد السيطرة على السلطة بواسطة انقلاب[2].

مجمل القول أن هذه الجماعات تندرج تحت ما يسمى بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي الذي يتشكل أساسا من ثلاث جماعات،الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة،والسلفية الجهادية للدعوة والقتال الجزائرية والجماعة المغربية الإسلامية المقاتلة(السلفية الجهادية.وهناك من يضيف الجماعة الإسلامية التونسية إن الانضمام الجماعات المتطرفة الموجودة في المغرب العربي إلى تنظيم القاعدة وراءه أهداف تسعى لتحقيقها ، كما للقاعدة أهداف لقبول هذه الجماعات كفرع تابع لها ، إذ نجد أن القاعدة تهدف إلى .

[1] أكرم حجازي، القاعدة تكسب الجماعة الإسلامية المقاتلة المتحصل عليه http://www.taubed.ws

[2] نعمان بن عثمان، هذه مراجعات الجماعة المقاتلة ، في مجلة المغرب الموحد، دار النشر وللمغرب العربي ، تونس، العدد 05 ، 17 فيفري 2010، ص18-19.

- محاولة تجمع الحركات الجهادية العاملة في دول المنطقة
- توسع ميدان المواجه لكل منطقة لشمال إفريقيا والساحل .
- الاستفادة من احتياطي المنطقة من الشباب تجنب المرشحين للعمل في الميادين أخرى وخاصة العراق .
- الوصول إلى أوروبا بواسطة إقامة تنظيم في منطقة قريبة .

وبالمقابل يمكن تلخيص أهداف الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال في النقاط التالية.

- التعويض عن التقهقر العسكري للتنظيم .

- الرغبة في الحصول على نوع من الشرعية:فالقاعدة توحي لدى عامة الناس بالمواجهة مع القوة الأمريكية في العراق و أفغانستان و فلسطين وتحسن السمعة لدى الرأي العام الجزائري والإسلامي الذي ارتبط اسم الجماعة الإسلامية المسلحة لديه بالمجازر الرهيبة .

- الاستفادة من قدرات القاعدة كشبكة واسعة عابرة للحدود.

-الاستفادة من المتغيرات المتراكمة لدى أوساط القاعدة فيما يتعلق بأنواع محددة من العمليات الميدانية [1].

المطلب الثالث : تأثرها على أمن الدول المغاربية .

كنتيجة لما سبق عرفنا أن هذه الجماعات تقوم بأعمال تخريبية و إعتداءات ضد العسكريين و المدنيين ، أي تبنى إستراتيجية عمل عنيف داخل إقليم المغرب العربي و خارجه وهذا ما أثر سلبيا على أمن هذه الدول ونظامها الإقليمي بصفة خاصة و الأمن الدولي بصفة عامة

فمن بين أثار التحول من الإسلام السياسي إلى الإسلام العسكري ما يلي :

[1] نعمان بن عثمان، مرجع سبق ذكره، ص29.

1 – **تأثر البنية المجتمعية :** إن ظهور أفراد على قدر كبير من التطرف و العنف هو من أخطر ما يمكن التعرض إليه في إطار بنية المجتمع فكثير من الأسر إنشقت وقبائل تحالفت بسبب أفراد بنو العنف سبيلا وانضموا لجماعات الإسلام العسكري ، وصاروا أدوات هدم وقتل بدلا من أن يصير أدوات بناء و حياة في مجتمعاتهم .

2- تقلص الأمان : حدث تقلص في مساحات الأمان وسط الدول المغاربية ، وهو تقلص نسبي فيما بينها ، بمعنى أن نسبة الاضطرابات والوهن الأمني ليست نفسها في كل الدول المغاربية فمثلا ليبيا أكثر أمانا وكذلك نسبة الأمان في تونس أكثر منها في الجزائر وهذه الأخيرة هي أكثر الدول المغرب العربي تعرضا للتهديدات الإسلام العسكري وتضررا من نشاطاتهم

3- تأثر الأوضاع الاقتصادية : حيث أن توفر الأمن هو من أهم مشجعات النمو الاقتصادي واستثمارات بأنواعها ، فلما قلت نسبة الأمان عرف الكثير من المستثمرين الأجانب و المحليين عن استثمار أموالهم في البلاد المغاربي . وهذا يشكل خطرا على اقتصاديات الدول لسيما على الدول غير ثروات ، أي تلك التي لا تمتلك المواد الطاقوية المهمة و تعتمد على مساعدات الخارجية و السياحية كما هو الحال في المغرب و تونس [1] وهذا يقودنا إلى اعتبار الإرهاب سببا في تأخير مسيرة التنمية في بلاد المغاربية و سببا في تعطيل النشاط

الاقتصادي وتشويه صورة الإسلام و المسلمين و التضييق عليهم خارج عالمهم الإسلامي .

وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي يعتبر إرهابا دوليا لا يقتصر تهديده فقط على الدول المغاربية إذ يخشى مواطني الإتحاد الأوروبي مثلا من تسرب الإرهاب إلى مجتمعاتهم عبر أفكار راديكالية يعمل رجال الدين متشددون على نشرها بين الجاليات المسلمة في تلك البلدان مستغلين حرية الرأي والتعبير،مما يخلق مناخا يساعد على بناء خلايا نائمة يستثمرها

[1] خالد إبراهيم المحجوبي، الأمن المغاربي بين الإسلام السياسي والإسلام العسكري ، المتحصل عليه http://www.abewon.org/deblet/show.ort.asp.soise:200651

الإرهاب ساعة يشاء.فبريطانيا مثلا قامت بدراسات داخل مجتمعات كشفت لها زيادة التشدد بين الشباب المسلم الذي يعيش في هذا البلد ما زاد مخاوفها أكثر من الإرهاب[1].

ويتابع خبراء الأمن ومكافحة و الإرهاب في أوروبا تعلق شديد تنامي نشاط وتأثر الحركات الإسلامية المتطرفة في منطقة المغرب العربي المحاذي جغرافيا للقارة الأوروبية وسط مخاوف حقيقة من عبور خطر الإرهاب الإسلامي،من شمال إفريقيا إلى قارة أوروبا.وهذا ما يؤكده الخبيرات الألمان "جوي وشافيرج"و"رالف نو بهوتن"."رئيس مؤسسة أبحاث الإرهاب والسياسة الأمنية" على أنه هناك تزايد كبير لحالة الخطر على أوروبا مما جعل هذا تهديد خاصة وغيره من تهديدات التي تؤثر سلبيا على القارة الخضراء وهذا ما سنوضحه في المستويات الدراسة اللاحقة.

وفي تحقيق مفهوم الحاكمية الراشدية،فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار يعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذاتي من جهة،وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى[2].

ويعتبر البعض بأن أفراد المجتمع في أي منطقة من مناطق الدولة هم الأقدر على رسم السياسات التي تحكم علاقاتهم ببعض،وعلاقاتهم بالسلطة وهم الأقدر على تحديد الأهداف وصيغتها والعمل لتحقيق مفهوم المشاركة من أجل تحقيقها والوصول إلى التنمية المنشودة بما يتلاءم مع احتياجاتهم[3].

إذن السياسات التي ترسمها الحاكمية يجب أن تكون منهجية و تلبي مصالح المواطنين عامة،وبالتالي تحقق لهم التمتع بكافة الحقوق والحريات دونما أي تمييز.وعلى قدم المساواة وبالتالي استيعاب مضامين الأمن الجديد بمفهومه الواسع والذي يركز في جوهره على ضمان الأفراد داخل دولهم أو تحقيق الأمن الإنساني للمواطنين وذلك يتم من خلال توفير آليات مناسبة تعمل على تقييم السياسات وتصحيحها وتصدي لإساءة استخدام السلطة والنفوذ

---

[1] موقع قناة DW الألمانية ، الإرهاب بدق أبواب أوربا غير نافذة المغرب العربي : متحصل عليه http://www.dw.worldde/dw.article/.0,2374386,00.htnl

[2] مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني ، سيادة القانون في الأردن، قراءات في متناول الشباب ، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني ، الاردن ، جوان 2007، ص21-22.

[3] عبد الله التركماني، التنمية المستدامة وأمن الإنسان في البلدان العربية ، الخاص لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية ، متحصل عليه موقع http://www.movarabut.com.htm

وإهدار المال العام ويوجب الاحترام لسيادة القانون،وضمان الشفافية وحرية تداول المعلومات والوثائق الحكومية ضمن المساءلة والمحاسبة للقائمين على الشأن العام من خلال بنية تقوم على التعددية وحرية الرأي.

الفصل الثالث

استراتيجيات مواجهة التهديدات الأمنية في المغرب العربي

تمهيد

بعدما تطرقا في الفصول السابقة إلى الإطار النظري للأمن ، وعرفنا كيف توسعت مجالاته ومستوياته ، وكيف تم الانتقال من مفهوم الأمن القومي الذي ارتبط بالدولة ، إلى الأمن الإنساني المرتبط بمستوى الأفراد، ثم تعرفنا على مختلف مصادر التهديدات المتعددة التي تواجه المغرب العربي خصوصا ظاهرة الإرهاب فهي مهددة للفرد والدولة ولكن تهديد أكبر لكيان الدولة وأمنها.

وننتقل الآن للتعرف على مختلف الاستراتيجيات التي اتبعتها دول المغرب العربي لمواجهة هذه المخاطر والتهديدات ، سواء في إطار العمل المشترك من خلال الإتحاد والمغاربي، أو من خلال إيجاد استراتيجيات بديلة مع أطراف خارجية كالطرف الأوروبي من خلال ما عرف بالشراكة الأورمتوسطية أو مبادرة الإتحاد ومن أجل المتوسط ...الخ، أو عبر الشراكة مع الطرف الأمريكي لتجاوز هذه التهديدات ، ومختلف الحلول التي تم وضعها من جعل الجهود تتكاثف للقضاء عليها أو الحد منها.

والسؤال الذي نطرحه على هذا المستوى : إلى أي مدى تمكنت الدول المغاربية من وضع حلول مناسبة للحد أو تجاوز هذه التهديدات ، وما هي الإستراتيجية لأنجح ، هل عبر العمل المشترك ، هل عبر العمل المشترك أو من خلال الشراكة الخارجية مع الطرف الأوروبي أو الأمريكي؟

المبحث الأول: إستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية من خلال العمل المشترك في إطار واتحاد المغرب العربي:

المطلب الأول: نشأة الإتحاد المغرب العربي.

يعتبر التعاون والتكامل الاقتصادي بكافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية ومجالاته العديدة الاقتصادية الأمنية السياسية ...الخ، أحد أهم العوامل للتطور والتقدم في كافة بلدان العالم من خلال مواجهة المخاطر والتهديدات وزيادة والتبادلات وكل ما من شأنه أو يساهم في النهوض بالدول وتعد قضية العمل المغاربي المشترك قضية مصيرية وملحة يفرضها الواقع المعاش على ضوء التحديات الداخلية التي تعيشها المغرب العربي[1]، إضافة إلى ما يميز هذه الدول من تاريخ مشترك لغة، المعتمد الديني ، النضالات ضد المستعمر هذه المقومات التي توجد أكثر مما تفرق بين دول المغرب العربي ، الخمسة وكانت نتيجة ذلك إنشاء الإتحاد في الاجتماع التأسيسي لقادة الدول بمدينة مراكش في 16 فيفري 1989 والمصادقة على وثيقة معاهدة إنشائية [2]، من قبل المملكة المغربية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجمهورية التونسية الجماهرية الليبية الشعبية الاشتراكية ، الجمهورية الإسلامية الموريتانية ، بعد عدة مباحثات وجلسات إلى أن تم إنشائه، إذ تغير آخر التجمعات الإقليمية العربية وبطبيعة الحال فإن لكل تنظيم لأجلها، ويمكننا القول أن الإتحاد المغرب العربي قد وجد للدفاع عن مصالح الدول المغاربية ككل وقد عددت المادتان الثانية والثالثة من نص المعاهدات الأغراض التي تتطلع الدول المغاربية بلوغها [3]،

المطلب الثاني: الدور الفعلي لاتحاد المغرب العربي:

عرف إقليم المغرب العربي متغيرات جديدة وأسئلة جديدة ، تتطلب تشخيصا معمقا للتحديات ، إذ يواجه مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تدعو إلى تجنب المآزق والأزمات المعطلة لمشاريعه في الإصلاح والتنمية ، وفي محاولتنا معرفة أهم

[1] محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي ، منشورات إتحاد الكتاب العربي، دمشق ، 2004، ص192.

[2] أحمد ناجي، الاتحاد المغاربي ، طموحاتهم وإشكالاتهم في مجلة السياسية الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسة والإستراتيجية القاهرة ، العدد 111 سنة 1993 ، ص97.

[3] جمال عبد الناصر مانع، إتحاد المغرب العربي ، دراسة قانونية سياسية ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة 2004، ص98.

التحديات التي تواجه الدول المغاربية وجدنا أنها تتركز على الخصوص وفي البطالة والفقر والهجرة والإرهاب وضعف الأداء الاقتصادي ومحدودية التنمية الإنسانية المستدامة وكذلك إشكاليات الصحراء الغربية[1].

أمام هذه التحديات المتجددة والمعقدة ، كان من المنتظر أن تلجأ الدول المغاربية إلى تفعيل دور الإتحاد المغاربي ومؤسساته لوضع حد أو تجاوز هذه المخاطر التي تهدد أمن استقرار المنطقة ، كان تأسيس الإتحاد المغاربي في العام 1989 لحظة مهمة وعلى طريق استيعاب التحولات التي عرفتها العلاقات الدولية ، وكان في إمكانه أن يعيد ترتيب أولويات المنطقة، الموزعة بين الأمن والتنمية والديمقراطية.

وهكذا ، يبدو جليا اليوم أنه بات من المستحيل للدول المغاربية التعاطي المجدي مع أهم التحديات بالاعتماد فقط على السياسات الوطنية ، في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، مما يفرض عليها تكثيف الجهود من أجل إحداث نقلة نوعية في العمل التكاملي والاندماجي والمغاربي [2]، فرغم هذه المؤسسات والأجهزة والأهداف المسطرة والقمم المنعقدة فإن دول المغرب العربي لم تقل غلى تحقيق ما كانت تصبوا إليه، فهي لم تستطيع حتى وضع خطوط أولية عملية لبعث الحيوية في مؤسسات الإتحاد التي عرفت الجهود على مستوى وظائفها.

ومن اهم العوائق التي حالت دون نجاح مسار هذه التجربة التكاملية لتصبح آلية ناجحة في مواجهة التحديات الأمنية في المنظمة، ما يلي:

إن أهم عوائق التقارب الحقيقي على طريق التعاون والتكامل والإتحاد المغاربي ، تشمل بمشكلات السيادة الوطنية على بعض المناطق ، وقد كانت هذه المشكلات من آثار المرحلة الاستعمارية التي هيمنة على أقطار المغرب العربي إبان الإستعمار الفرنسي والإيطالي والإسباني ، وجاء ملف الصحراء الغربية منذ عام 1975 والموقف من جبهة البوليساريو

[1] النان ولد المامي ، اتحاد المغرب العربي وآفاقه المستقبلية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، 1996، ص112.

[2] عبد العزيز شرابي ، فرص تجسيد اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة في مجلة العلوم الإنسانية ، مديرية النشر والتنشيط العلمي، جامعة منتوري، قسنطينة ، العدد 10، 1998، ص35.

ليدخل أقطار المغرب في دائرة الصراعات المعلنة والحقبة قرابة ربع قرن وما إنفاق إليها في ظهور للحركات الأصولية في الجزائر منذ عام 1992 واتهام الجزائر للمغرب بدعم بعض فصائلها ، قد حال دون تقارب منذ نهاية العام 1994 ، وتوترت العلاقة بين أكبر قوى إتحاد المغرب العربي وهي الجزائر والمغرب وجاء الحصار على ليبيا منذ عام 1992، وما تمخض عنه من موقف ليبي محتج على المواقف المغاربية التي أبدت الحصار وخرجت عن معاهدة إتحاد المغرب العربي [1]، ظف إلى ذلك الإنفصال بين التفكير الدولة وحاجيات المجتمع ، وهي سمة تتوفر في كل الدول المغاربية جعلت الإتحاد بينهم فقط المصالح النخبة زيادة على ذلك غياب إرادة سياسة للعمل الجدي داخل الإتحاد[2] .

- وجود مشكلات اقتصادية على صعيد الهيكلة والتنظيم، وهناك تخلق في الهياكل التسويقية والإنتاجية وعدم كفاءتها التجارية ، واختلاف النظم التجارية والسياسات المالية والنقدية، وعدم تنسيق التعريفات الجمركية وتوحيدها ، وعدم قابلية عملات أقطار المغرب العربي على التبادل فيما بينها إلا عبر عملة أجنبية ، وفضلا عن ذلك هيمنة القوى الاجتماعية والاقتصادية ذات الميول والاتجاهات القطرية والتي تدفع ذلك ، هيمنة القوى الاجتماعية ، انطلاقا من مصالحها وأنانيتها الضيقة ، بالاتجاه المضاد للعمل الاتحادي ، وكل ذلك يشكل عوائق فاعلة داخلية أمام تسيير وتنمية التبادل والتجاري والتقارب البيئي على طريق التكامل الحقيقي وصولا إلى الاتحاد وتثبيت ركائزه[3].

[1] مصطفى الفيلالي ، المغرب العربي الكبير ، نداء المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1989، ص89.
[2] محمد علي داهش ، مرجع سبق ذكره ، ص206.
[3] محمد علي داهش، مرجع سبق ذكره ، ص207.

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لتفعيل دور الاتحاد المغاربي في مواجهة التهديدات الأمنية:

يمكن تأثير أبرز العوامل الممهدة للتقارب إرساء أسس ثابتة للعمل الإتحادي وهي:

أولا: العمل على إرساء أسس تعليمية ثقافية لبناء الشخصية المغاربية العربية ، أي تمرس الثقافة الموحدة لإنتاج الشخصية الموحدة لكي تتقبل وتصون الخطوات والمطروحة في العمل الاتحادي أو الوحدوي[1].

ثانيا: التركيز على تحقيق التكامل الاقتصادي ، لان العلاقات الاقتصادية وتشابك المصالح المادية بين الدول سيؤدي إلى تراجع دور القضايا السياسية التي عادة ما تكون مصحوبة بحساسية كبيرة ، فقد حرصت التجربة الأوروبية على أن تؤسس نموذجا أوروبيا يقوم على نسج شبكة من المصالح المشتركة بين الشعوب الأوروبية ، دون أن يعني ذلك اختفاء صراعات المصالح بين هذه الدول.

ثالثا: إن المطلوب من الدول المغاربية لمواجهة التحديات التنموية أن تعيد صياغة توجهات ومسار التنمية المغاربية ، بما يساعدها على الاستفادة المتبادلة من الإمكانيات والموارد المتوافرة لديها وككتلة إقليمية قادرة على الاستمرار والتواصل ، وتطوير التعليم التكنولوجي وتضيق الهوة ما بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

وهذا يتطلب توفير نسبة سياسية وأمنية مناسبة مستقرة ، تحمي الطبقات الفقيرة وتحفظ حقوق الإنسان الأساسية.

رابعا: مما لاشك فيه أن تحقيق هذه المرونة ، على الصعيد الاقتصادي ، مستحيلة دون بناء إطار سياسي ديمقراطي ، يساعد على إطلاق مبادرات الشعوب المغاربية لإعادة بناء المغرب العربي على أسس عصرية ، وتبقى المسألة ذات التأثير البالغ على مستقبل التنمية المغاربية تتمثل في عدم الفعل التعسفي بين السياسة والاقتصاد ، لذلك على الدول المغاربية إذ رغبت وصممت أن تغير الوضع القائم وتقود المسيرة نحو تحقيق الأهداف المرجوة تتبنى

[1] مصطفى الفيلالي ، المغرب العربي الكبير ، نداء المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1989، ص89.

إدارة حكم جيدة ، وسياسات إصلاح عادلة لصالح الفقراء والطبقات الوسطى ، وإدارة موارد نشطة وفاعلة ، وتحديد أولويات واضحة للتنمية ، وتبني برامج الإصلاح الاقتصادي القادرة على خلق فرص عمل تمتص الداخلين إلى سوق العمل [1].

خامسا: العمل على حل جميع المشكلات البيئية القائمة واعتماد المرونة وعدم التشدد وفي الوصول إلى اتفاق بنظرة قائمة على أساس الوحدة آنية، أما المشكلات الحدودية فيمكن حلها وفق منطق الفهم المتبادل والثقة المشتركة والمصالح العليا بالعمل الموحد لهذه الأقطار[2].

سادسا: من اجل تحقيق الضمانة والاستمرارية والتطور في العمل الاتحادي ، ضرورة أن تأخذ القوى الشعبية مكانتها ودورها بفاعلية لبناء المغرب العربي ، باعتبارها واجهات للرأي العام الضامن لأي خطوة تعبر عن أمانيه وتطلعاته ومصالحه[3]، وفي سياق كل هذا فإن الاعتماد على الذات مغاربيا يحتاج إلى حرية انتقال عوامل الإنتاج المغاربية من رؤوس أموال وقوى عاملة ،بحيث يمكن تحقيق مزايا جماعية لأقطار المغرب العربي من خلال :

1- نقل وتوظيف التقنية والمعرفة العلمية بالشروط الملائمة.
2- تنمية القدرات الذاتية وتوسيع إمكانيات التصنيع المحلية .
3- تنمية الصادرات المغاربية المنوعة وتقليص الإستراد من البلدان الأجنبية إلى حده الأدنى ، وزيادة حجم التجارة المغاربية البيئية والتبادل التجاري مع الدول النامية[4].

وتبقى التنمية والحكم الصالح في المغرب العربي الآليات الضرورية لأحداث التغيير داخل الأنظمة المغاربية ، التي إذ التزمت وطبقت آليات الحكم الراشد والتنمية المستدامة ستجد نفسها مؤهلة للدخول في مسار تكاملي مع إدارة سياسة ، وتشريعات خاصة، مجتمع مدني ناشط ولهذا فإن التعاطي المجدي مع الإشكالية والتحديات إنما يستهدف اختبار السبل

[1] عبد الله التركماني، جدل التنمية والديمقراطية في المغرب العربي ، خاص لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية ، المتحصل عليه http://www.dcters.org./s5150.htlm
[2] النان ولد المامي، مرجع سبق ذكره، ص231.
[3] مصطفى الفيلالي ، المغرب العربي الكبير ، مرجع سبق ذكره، ص94.
[4] عبد الله شركماني، جدل التنمية والديمقراطية في المغرب العربي، مرجع سبق ذكره.

الصحيحة والمناسبة لأحداث التنمية الإنسانية المنشودة والشاملة ، في ظل حكم صالح راشد ورقابة فعالة للمجتمع المدني[1].

يبقى نجاح الاتحاد المغاربي كطرف فاعل قادر على وضع استراتيجيات مناسبة لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية المستجدة ، مرهون بمدى جدية الإدارة السياسية والتزامها بسياسات جديدة لتفعيل دور الاتحاد ، وفي ظل غياب مصادر التقارب المغاربي والتنسيق للعمل المشترك على كافة الأصعدة ، واستمرار التباعد، تبقى هذه الدول أكثر عرضة للمخاطر التي تهددها ، غير أن الدولة ستلجأ للبحث عن البدائل بأكبر قدر ممكن، للحفاظ على بقائها، فبعد ما أثبت الاتحاد المغاربي عجزه نتيجة العوامل السابقة الذكر، برزت ضرورة ملحة لدى الدول المغاربية في البحث عن طرف آخر أو شريك لمواجهة هذه المخاطر ، وكانت الأولوية في هذا الاختبار هي التوجه للطرف الأوربي بحكم علاقات التاريخية المميزة مع الدول المغرب العربي ، وذلك من اجل وضع استراتيجيات ضد المخاطر لمشتركة بعد غياب إستراتيجية فعالة داخل الاتحاد المغاربي الذي بقيت أهدافه مجرد أمال مرسومة على الورق، دون تحقيق ولم تكن على المستوى المطلوب لمواجهة التحديات التي تواجه المنظمة في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية ، وهذا الوضع الدول المغاربية عاجزة ومضطرة للبحث عن استراتيجيات أخرى مع أطراف خارج الاتحاد المغاربي ، وهذا ما ستوضحه في المباحث الموالية .

[1] محمد علي داهش، مرجع سبق ذكره ، ص208.

المبحث الثاني: إستراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية من خلال الشراكة مع القوى الكبرى

بعدما تطرقنا إلى إستراتيجية المواجهة في إطار الإتحاد المغاربي ، ننتقل الآن إلى دراسة إستراتيجية أخرى خارج هذا الإقليم لعجز هذا الأخير على مواجهة هذه المخاطر ، وقد عرفت الدول المغاربية العديد من أوجه الشراكة مع الدول الأوربية وقد عرفت العلاقات المغاربية والأوربية ثلاث مبادرات اشتملت على آليات ومختلفة ، شكلت إطار للعمل المشترك لمواجهة التحديات المستجدة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط ، وهي الشراكة الأورومتوسطية الاتحاد من أجل المتوسط ، مبادرة 5+5.

المطلب الأول: الشراكة الأورومتوسطية:

تمثل الشراكة نظام سياسي ، اجتماعي وثقافي واقتصادي بين الأطراف وكطريقة للحصول على منافع مشتركة فهي بالنسبة للدول العربية والمغاربية خاصة الواقعة جنوب المتوسط تعتبر ترتيبا حمائيا لدول جنوب المتوسط من مخاطر العولمة ومختلف التهديدات ، وهي في نظر الدول المغاربية تبقى المشروع الأمثل حال ففي ظل هذه التحولات العالمية والإقليمية وخصوصا بعد فشلها في تحقيق ما تصبوا إليه في إطار الاندماج والتكامل فيما بينهما في إطار إتحاد المغرب العربي[1] ونتسائل في هذا الصدد : هل دخلت الدول المغاربية في هذه الشراكة كطرف واحد مقابل الطرف الأوربي ، أم أن كل دول مغاربية عقدت الشراكة مع الدول الأوربية بشكل منفرد؟

يمثل مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية في البيان الصادر عن مؤتمر برشلونة المنعقد في نوفمبر 1995 ولقد وافقت الأطراف المشاركة في المؤتمر من حيث المبدأ على إقامة شراكة بين دول الإتحاد الأوروبي من جهة ، والبلدات المتوسطية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي: مصر ، تونس ، الجزائر، المغرب ، لبنان، سوريا ، السلطنة الفلسطينية ، تركية ، إسرائيل ، اليونان ، قبرص مالطا[2].

[1] عابد شريط، واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي ، في مجلة العلوم الإنسانية ، مديرية النشر والتنشيط العلمي ، جامعة منتوري قسنطينة ، عدد 21 جوان 2004، ص109.

[2] بخوش مصطفى، حوض البحر الابيض المتوسط، بعد نهاية الحرب الباردة ، دراسات في الرهانات والأهداف ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، الجزائر 2006، ص93.

وهو مشروع أوربي يتجه إلى إعادة تنميط العلاقات الاقتصادية والتجارية لأوربا مع جيرانها المتوسطيين في ضوء المتطلبات السياسية والأمنية الجديدة لاتحاد الأوربي [1] فقد أطلق هذا الأخير مبادرة الشراكة بهدف تعزيز العلاقات مع جيرانه نتيجة التغيرات الجيوبوليتكية التي شهدتها فترة بداية التسعينيات ، والفكرة الأساسية التي تضمنها إعلان برشلونة هي الرغبة المشركة في إزالة أو التخفيف من حدة أسباب اللااستقرار في المنطقة، والرغبة في إرساء السلام والرفاه في سيان يدعم احترام حقوق الإنسان ، الحكومة الديمقراطية والقانون الدولي.

ولقد ترجمت الشراكة الأورمتسطية على المستوى الثنائي بسلسلة من الاتفاقيات الخاصة بالشراكة بين الإتحاد الأوربي ككتلة واحدة والدول المتوسطية منفردة، حيث شهدت الفترة الواقعة بين 1995 إلى غاية 2004 توقيع العديد من الاتفاقيات ونتيجة لخصوصية الموضوع لا يمكن التطرق إلى كافة اتفاقيات الشراكة الأورمتوسطية المبرمة، ولكن سنقتصر على ذكر اتفاقيات الشراكة الخاصة بمنطقة المغرب العربي[2]، ويؤكد هذا التوجه في سياسة دول المغرب العربي نظرتها نحو الشراكة ، باعتبارها الملجأ لحل مشاكلها لهذا تسارع في عقد المزيد من الاتفاقيات لعلها تحقق ما عجزت عن تحقيقه في إطار الإتحاد المغاربي سارعت كل دولة منفردة لعقد اتفاقيات وليس ككتلة داخل الإتحاد المغاربي.

أ)- اتفاقية الشراكة الأورو- تونسية :

تعتبر تونس أول بلد عربي متوسطي يوقع على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي وذلك في 17 جويلية 1995 تزامنا مع مؤتمر برشلونة[3].

تضمنت هذه الاتفاقية محورين ، محور سياسي ومحور اقتصادي ففي المحور السياسي ثم التأكيد على الحوار كأداة للتعاون السياسي وذلك لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة أما المحور الاقتصادي يتضمن إنشاء منطقة تجارة حرة تشجيع الاستثمارات الخارجية بتونس لجعلها أكثر جاذبية لرؤوس الأموال الأجنبية ....الخ.

---

[1] عمار حجار، مرجع سبق ذكره، ص105

[2] يوسفي أمال، بحوث في علاقات التعاون الدولي ، دار هومة ، الجزائر ، 2007، ص44.

[3] لعجال أعجال محمد الأمين، استراتيجية الاتحاد الأوربي تجاه دول المغرب العربي ، مذكرة شهادة لنيل شهادة دكتوراه ، دولة في العلوم السياسية ، فرع التضمينات السياسية والإدارية ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006-2007 ، ص102-103.

ب- **الاتفاقية الشراكة الأورو -مغربية:** تمت هذه الاتفاقية في 26 فيفري 1996 والتي تهدف إلى :

- التعاون الاقتصادي ويهدف إلى مساعدة دولة المغرب على تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق استخدام المساعدات الفنية في مجال إصلاح النظام الاقتصادي[1].
- التعاون في مجال التمويل الاستمارات لتحديث وزيادة أجهزة البنى الأساسية بغية وصول إلى التنمية الاقتصادية.
- تحسين ظروف العمل والتأمينات الاجتماعية وغيرها من الأشياء التي ثم الاتفاق عليها.

ج/ اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية: هذه الاتفاقية وقعت في 14 أفريل 2002 ودخلنا حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005 [2]، إن هذه الاتفاقية لا تختلف عن اتفاقيات تونس والمغرب فهي كذلك نصت على الحوار السياسي من حيث أبعاده وأهدافه وأهمية للتواصل إلى إنشاء منطقة أمن سلام خالية من الأخطار ، وتحفز على العمل لتحقيق التنمية في مختلف جوانبها الاقتصادية منها:

مسألة حرية تنتقل من مواد صناعية وزراعية ، خدمات ، قضايا النقل، المسائل المالية ، وحركة تنقل رؤوس الأموال ، كما تضمنت ملفين جديدين هما ملف العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص وملف مكافحة الإرهاب وتوابعه هذه الجوانب انفردت بها الجزائر ويمكن إجمالها في أربعة ومجالات :

1- التعاون في المجال القضائي والقانوني ومكافحة الإرهاب والرشوة .
2- دعم المؤسسات الجزائرية لتطبيق القانون.
3- محاربة الجريمة المنظمة ومحاربة تبييض الأموال.

[1] يوسفي أمال، مرجع سبق ذكره، ص44.
[2] لعجال أعجال محمد الأمين ، مرجع سبق ذكره، ص174.

4- تنتقل الأشخاص والتأشيرة وقضايا الهجرة وانفردت بهذه المسائل لأسباب منها معاناة الجزائر من الإرهاب مدة عشرية كاملة أدخلها في دوامة وعدم الاستقرار السياسي[1].

وليبيا إلى حد الآن لم تقم علاقات مع الاتحاد الأوربي ، أما موريتانيا فهي مرتبطة بالاتحاد باتفاقية لومي.

تأثيرات الشراكة وانعكاساتها على مكاسب الأطراف:

بالنسبة للطرف الأوربي ، فإن أهداف من وراء المشروع يمكن تلخيصها في النقاط التالية والتي من خلالها نستنتج الآثار الإيجابية التي يخيبها من جراء المشروع الشراكة على المدى القصير أو البعيد .

- الشراكة كمشروع جاءت في شكل مبادرة أوربية كرد فعل على تزايد المبادرات والمشاريع الأمريكية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، لذا ندرك أو مسار برشلونة اعتمد في أساسه على خلفية سياسة لحصر النفوذ الأمريكي.

- تعتبر دول الجنوب المتوسط مصدر قلق بالنسبة للدول الأوربية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وانتشار موجة الإرهاب الدولي الذي أصبح خطرا يهدد الأمن القومي للدول.

تسعى أوربا من خلال خلق تكييف قانوني لعلاقتها مع دول الجنوب المتوسط والذي يترتب عنه التزامات قانونية من هذه الأخيرة ، إلى حد من ظاهرة الهجرة الغير منتظمة وتجنب مخاطرها على اقتصاديات الدول الأوربية ، لذا عملت أوربا على تنظيم هذه الهجرة والتقليل من حدتها.

- وما يدل كذلك على ان هذه الشراكة لا تخدم مصالح الطرفين هو عدم التكافؤ في المبادلات التجارية ، حيث نجد أن أوربا تعد الشريك الرئيسي لبلدان المغرب العربي إذ تتأثر بنسبة كبيرة، فتتراوح حصتها من الصادرات المغاربية بين 70 % و 85 % وكذلك من الواردات

[1] بن صايم بن بلنوار، تطور المقاربة الأوربية للأمن في المتوسط الملتقى الدولي : الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق ، تنظيم جامعة منشوري ، قسنطينة ، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية الجزائر، 2008، ص38.

المغاربية وبينما لأشكل واردات الدول المغاربية من المنتوجات ذات الأصل المغاربي سوى 3.8 % من إجمال وارداته[1].

- من المؤكد أن التطور الذي شهدته أوربا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، كان من ابرز أسبابه التدفق المستمر والمنتظم لمصادر الطاقة من الجنوب تجاه أوربا وقدرة هذه الخيرة على استغلال المصادر في دفع عجلة النمو والتقدم.

بالإضافة إلى هذا تعتبر الهدف الرئيسي من وراء هذه الشراكة حسب اعتقاداتنا هو الوصول إلى إنشاء منطقة تجارية حرة بين الطرفين ، وهو جوهر إستراتيجية الإتحاد الأوروبي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط[2].

انعكاسات الشراكة على مصالح الدول المغاربية :

أن الطرف الأوروبي فعلا كان ومازال الطرف المستفيد والأكثر تحكما في تحقيق المكاسب من وراء الشراكة، لكن هذا لا يلغي نهائيا إمكانية تحقيق الدول المغاربية لمكاسب لكنها تبقى بعيدة نوعيا عن الأهداف المسطرة من الشراكة ،وقد أثارت الشراكة الأورو، متوسطية مجموعة أسئلة من أهمها : ما هي المشاكل والاتهامات التي يمكن أن تنتج عنها؟ ارتأينا أن نتناول من خلال:

أثار الشراكة على اقتصاديات الدول المغاربية ومستقبل التنمية الصناعية فيها ومنطقة التجارة الحرة وخطر تدفق الاستثمارات الأوربية إلى الأقطار المغاربية وآثار الشراكة على عملية التكامل والاندماج الاقتصادي المغاربي ، إذ نصف العلاقات الأورومغاربية بأنها شكل من أشكال هيمنة الدول الأوربية وتبعية الدول المغاربية[3]، فالعلاقات غير المكافئة وهي امتداد للعلاقات ذات الطابع الاستعماري ، وبهذه الطريقة تصبح مانعا لأني تطوريين الدول المغاربية خاصة بعد إبرام الاتفاقيات تشكل إنفرادي مع الإتحاد الأوربي ، وهذا ما يعقدها

[1] محمد الأطرش، حول التوحد الإقتصادي العربي والشراكة الاوروميتوسطية في مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 262، أكتوبر 2001، ص 88.

[2] عابد شريط ، الإندماج القليمي للدول مع الاتحاد الأوربي ، في مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية واستراتيجية ، القاهرة ، العدد 153، جانفي 2003 ، ص288.

[3] إبراهيم محمد ، مشروع الشراكة الأورومتوسطية ، ملاحظات نقدية في مجلة معلومات دولية ، مركز المعلومات القومية ، دمشق ، سوريا ، العدد 59 ، 1999، ص65.

وزنها التفاوضي ، عكس الحالة التي تدخل فيها شراكة ككتلة واحدة ممثلة في اتحاد المغرب العربي، وهذا يعني أن دول المغرب العربي وإن تمكنت من تقليل حجم التهديدات ، لكنها لازالت ضمن هذه الإستراتيجية تعاني نفس التهديدات بل هناك بعض التهديدات زادت حدتها ومخاطرها أكثر من قبل في الحالة التي يتحول الطرف الأوروبي نفسه من شريك إلى مصدر للتهديد ، وبالتالي فهي إستراتيجية غير مجدية ما أدى إلى دخول دول المغرب العربي في شراكات أخرى كإستراتيجيات لمواجهة التهديدات التي تعاني منها والتي من بينهما الإتحاد من اجل المتوسط ومجموعة 5+5 وهذا ما سيتم توضيحه لاحقا.

المطلب الثاني: الاتحاد من أجل المتوسط

إن الإتحاد من أجل المتوسط هو مشروع يحمل لواءه الفرنسي نيكولاساركوزي" حيث انطلقت هذه الفكرة في مؤتمر روما الثلاثي بين زعماء إيطاليا ، فرنسا ، إسبانيا، يوم 20 سبتمبر 2007 ، حسب نداء روما سيضم الإتحاد 19 دولة 16 المطلة على البحر الأبيض المتوسط إسبانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، اليونان ، مالطا، تركيا ، لبنان ، سوريا، إسرائيل ، السلطنة الفلسطينية ، مصر ، ليبيا، الجزائر ، المغرب ، وتضاف إليه الأردن، البرتغال ، موريتانيا ، وهي دول سبق أن دخلت في مسارات تعاونية متوسطية ، خصوصا أنها عضو في الشراكة الاورومتوسطية [1].

ونلاحظ أن دول المغرب العربي هي موجودة في هذا الإتحاداذ نجد ، المغرب ، تونس ، الجزائر ، موريتانيا ، كأعضاء فيه وليبيا كدولة بصفة مراقب.

وبطبيعة الحال هذا من أجل إيجاد وحلول لمشاكلها ، ووضع إستراتيجيات ضد المخاطر التي تهددها.

ساركوزي طرح هذا المشروع بعد حالة الجمود التي أصابت الشراكة الأورومتوسطية ، بل وصلت إلى حد الفشل رغبة منه في تحقيق عدة أهداف تتمثل في :

[1] مناعي ليديا، الاتحاد من اجل المتوسط ، نحو جماعة أمنية متوسطية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر (2009-2010) ص79.

- توفير منطق تعاون بين الأطراف وليس إدماج فالإتحاد حسب نيكولاس اركزوي سيكون محملا وليس بديلا لما جرى من تعاون بين مختلف الدول المطلة على المتوسط .

- التركيز على التعاون في قضايا البيئة والتجارة والهجرة في هذه المنطقة[1].

- الاهتمام بقضايا الأمن والطاقة المتجددة والحماية المدنية والتعليم والتكوين والثقافة وتمويل المشاريع.

- تنمية الدول الواقعة جنوب المتوسط.

- خفض التلوث في البحر المتوسط لأن نوعية البيئة في البحر قد تدهورت كثيرا وإشاد إلى برنامج أفق 2020 فإن إزالة التلوث سيكون أمرا أساسيا لتحسين ظروف حياة السكان وسبل عيشهم.

- تكوين الطرف السريعة البرية والبحرية لتسهيل انتقال البضائع والأشخاص مثل تحديث السكة الحديدية.

- تجهيز كل السبل لتحقيق تنمية مستدامة ، وهذه هي أهم أهداف المشروع الذي ستكون فيه الرئاسة ثنائية تتكون من إحدى دول الاتحاد الأوربي المطلة على المتوسط ودولة من غير الإتحاد الأوربي.

ودول المغرب العربي ككل مرة رأت في هذا المشروع إمكانية للتخلص من مشاكلها ، خصوصا أن ساركوزي قال أن المشروع سيكون نفعي براغماتي [2]، بمعنى العمل للحصول على أفضل النتائج في كل المجالات خاصة الأمنية فالاقتصادية وهذا يعني أن الإتحاد ومن أجل المتوسط سيساعد دول المغرب العربي في قضية الهجرة بتوفير الشروط اللازمة للحد منها وفي ظاهرة الإرهاب لتحقيق الأمن والوصول إلى تنمية مستدامة بفضل المشاريع التي وضعها الاتحاد ...الخ.

---

[1] خوليو غودوي ، الاتحاد من أجل المتوسط ، ولادة عسيرة أم عملية أجهاض ؟ : متحصل عليه:
http://ipsinternationl.org/arabic/notac.asp!intrews=1260

[2] مصطفى صايج ، الإتحاد المتوسطي ، خلفيات وسيناريوهات، في العالم الإستراتيجي ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، الجزائر ، 2008، 109.

ولكن دول المغرب العربي لم تصل إلى شيء من وراء هذا المشروع الذي اعتبرته إستراتيجية لمواجهة التهديدات وهذا لأن الغايات الحقيقة لهذا المشروع هي ليست مساعدة الدول الجنوبية بل أهداف أخرى كرغبة فرنسا للاستفادة من النفط الموجود في هذه الدول ، خاصة ليبيا والجزائر كذلك زيادة مجالها الحيوي ، وفي نفس الوقت محاربة التفرد الأمريكي[1]، وتحقيق أكبر الفوائد عن طريق استغلال هذه الدول بكل الطرق ، والمشروع له نبرة استعمارية مفادها أننا أولى بالهيمنة من القادم من بعيد لأن الرئيس الفرنسي له تطلع إمبراطوري فكل طرف له حساباته ويبدو أن دول المغرب العربي عن طريق هذه الإستراتيجية لم تضع حدا لمشاكلها كالبطالة ، الأمن الغذائي تنمية المستدامة ،حقوق الإنسان ، ولم تستطع مواجهة الإرهاب والهجرة وغيرها من التهديدات ،فهي إستراتيجية حقق أهداف الدول الكبرى فقط ، ولم تقدم شيء لدول المغرب العربي التي كانت تعلق أمالا لخبرة للنهوض والتطور ورغم هذا بقيت دول المغرب العربي تدخل في أي شراكة تلمح فيها أملا في تحقيق أهدافها أو على الأقل التخفيف من مشاكلها ولهذا نجد مبادرة 5+5.

المطلب الثالث: مبادرة 5+5:

إن رؤساء الدول والحكومات بلدان الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط ، تونس ، الجزائر، ليبيا ، المغرب ، موريتانيا، فرنسا، إسبانيا ، مالطا ، البرتغال ، المجتمعين في قمة ، لأولى لحوار 5+5 يومي 5 و6 ديسمبر 2003، بتونس بدعوة من رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي بحضور ضيفي القمة السيدين رئيس المفوضية الأوربية والأمين العام للإتحاد المغرب العربي وعيا منهم بأهمية ما يجمع بلدان من إرث تاريخي وحضاري مشترك ومن تطلعات إلى مزيد من السلم والاستقرار يعتبرون حوار 5+5 منبرا إقليميا للتشاور والتعاون والتفكير من اجل خدمة المصالح المشتركة إذ تم الإعلان في هذه القمة على ما يلي:

أ- **في المجال الأمني:** تم التأكيد في هذا المجال على :

- ضرورة تلازم الأمن والاستقرار والتنمية .

[1] مناعي ليديا ، الإتحاد المتوسطي ، مرجع سبق ذكره ، ص79.

- إدانة الإرهاب بكافة أشكاله والجريمة المنظمة عبر الوطن ولاسيما المخدرات والأسلحة وتبييض الأموال.
- الالتزام بالعمل الجماعي لمكافحة هذه الآفات نظرا لما شكله من خطر على الأمن والاستقرار في المنطقة.
- التأكيد على ضرورة التنسيق الجيد بين هذه البلدان لتحقيق الأهداف المرجوة.

ب- في المجال الاقتصادي:

- تعميق الترابط فيما بينهم اقتصاديا من اجل إقامة منظمة مغاربية للتبادل الحر.
- إزالة الفوارق الاقتصادية لتسهيل التعامل بينهم.
- وضع سياسات معززة للتعاون[1].
- تبادل المنافع في المجالات ذات الأولوية ولاسيما تطوير الاستمارات من خلال إنشاء منتدى متوسطي للأعمال والاستثمار في غرب المتوسط ينعقد سنويا.

ج- **في مجال الاجتماعي :**

- اتفق الأطراف على ضرورة مجابهة الهجرة غير الشرعية والعمل على معالجة أسبابها في نطاق الحصر على احترام مبادئ الكرامة الإنسانية.
- تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات لإشاعة قيم التسامح والاعتدال.
- تشجيع الإبداع في مختلف الميادين الثقافية.

د- **في مجال السياسي:**

- ضرورة تكثيف التشاور فيما بينهم من أجل المساهمة في التنويه لمجمل القضايا.
- تجسيد الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- تكريس دولة القانون[2].
- وقد اعتمدت المبادرة على آلية تعاون في الميدان الأمني والدفاعي واتفقت على عقد اجتماع سنوي ، على مستوى الوزاري وعلى إيجاد لجنة توجيه ومتابعة عالية

[1] إعلان تونس للقمة الاولى لرؤساء دول وحكومات الحوض الغربي للبحر الابيض المتوسط حوار 5+5، مرجع سبق ذكره، ص 15.
[2] إعلان تونس للقمة الأولى لرؤساء وحكومات الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط حوار 5+5 ، مرجع سبق ذكره، 20.

المستوى تعتمد على أعمال الخبراء وتقترح على الوزراء خطة عمل سنوية بحثا عن الأمن والاستقرار ، وقد أكدت هذا "اليوماري" وزيرة الدفاع الفرنسية ، إن الغرض مما نقوم به هو إقامة مناطق سلام وأمن ، ومحاربة الإرهاب...الخ[1].

ويمكن أن نلاحظ أن مبادرة 5+5 قد شملت جميع قضايا ومشاكل الغرب الغربي، ففي المجال الأمني تحارب الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات وهي من اهم المخاطر التي تهدد المنطقة وإن استطاعت مواجهتها غير هذه المبادرة قد حققت شوطا مهما في مجال إرساء أمنها.

ومن بين الأمور التي تم القيام بها عن طريق هذه المبادرة هو إرساء خمس سفن حربية بميناء الجزائر وهي سفينة الإيطالية وأخرى إسبانية وفرقاطة فرنسية اسما دسكيوتيا" وأخرى مغربية تحمل اسمها الحسن الثاني وسفينة قرطاج التونسية إضافة إلى سفينة الصومام للقوات البحرية الوطنية و القيام بمناورات بحرية عسكرية التي تعمل على تبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة الآفات العابرة للقارات كالإرهاب والتهريب والهجرة غير الشرعية [2]،ومنحت هذه الدول لكل من تونس ، الجزائر ،المغرب ، قروضا جديدة لتقوية أجهزة مراقبة الحدود ضد الهجرة وماعدا فإن هذه المبادرة لم تقدم شيئا يذكر لدول المغرب العربي بل هي آلية فقط للحيلولة دون التسرب الأمريكي في المنطقة ويدل على فشلها أنها تركز فقط على ما يجمع الدول من إرث تاريخي وحضاري إذ يمكن القول أن قمة 5+5 لم تحقق غير تدعيم المساعي الأمنية بين ضفتي المتوسط بما يستجيب لمشاغل أوربا في الأساس.

أما الاهتمامات الدول المغاربية فقد بقيت حبرا على ورق فالدول الأوربية تنفذ فقط ما يكون في صالحه أما صالح الدول المغاربية تبقى مهمشة إلى حين غير معروف متى يكون.

ومن خلال كل ما سبق نلاحظ أن الاستراتيجيات السابقة الذكر والتي تم وضعها من طرف أوربي لم تحقق أهداف الدول المغاربية ولم تساعدها على مواجهة المخاطر التي تهددها وما

[1] ميشال أبونجم ، منتدى 5+5 تقييم ألية تعاون أمني في منطقة المتوسط، ويركز على محاربة الإرهاب جريدة الشرق الأوسط، 2009، ص07.
[2] النتائج الحقيقية للقمة، 5+5 بين النوايا المضمرة والتصريحات المعلنة ، المتحصل عليه : http://www.albadih.org.spq.php.article88.

دفعهم إلى البحث عن شريك آخر خارج إطار الدول الأوربية ، علهم يحققون أهدافهم وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك الشريك الذي قد يحل مشاكلهم.

المبحث الثالث: إستراتيجية مواجهة التهديدات عبر الشراكة مع الو. م.أ

بدأ الحديث عن العلاقات تعاون وشراكة وتنسيق الدول المغاربية والولايات م.أ، في سياق التحولات الدولية التي عرفت الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وقوة مهيمنة بعد نهاية الحرب الباردة نفوذها في المناطق والأقاليم الإستراتيجية ، سعت الدول المغاربية هي الأخرى للاستفادة من اهتمام الو.م.أ بالمغرب العربي ، لتحقيق لبعض المكاسب من خلال الدخول في علاقات تعاون وشراكة ، ووضع إستراتيجية مشتركة للحد من حجم التهديدات التي تواجهها المنطقة.

المطلب الأول: تفعيل العلاقات الاقتصادية المغاربية ، الأمريكية "مبادرة إيزنسات"

لقد اتضحت ملامح تلك السياسة منذ سنة 1998 حيث سعت إدارة كلينتون إلى تأسيس شراكة أمريكية جديدة سميت هذه المبادرة مبادرة "إيزنسات"[1] تعد برنامجا إفريقيا يشجع الشراكة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول شمال إفريقيا الثلاثة الجغرافيا ، تونس، المغرب6، باستثناء ليبيا وترتكز مبادرة مبادرة "إيزنسات على أربع محاور السياسية ، يمكن عن طريقها تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الو .م.أ وبلدان منطقة المغرب العربي وتتمثل في الآتي:

1- دفع الحوار السياسي بين السلطات الأمريكية بمختلف مستوياتها مع الدول المغاربية.
2- العمل مع المنطقة المغاربية على مستوى جهوي من أجل تحقيق تعاون اقتصادي متميز عن طريق تشجيع اتحاد المغرب العربي أو أية هيئة اندماجية أخرى بالمنطقة من اجل إزالة الحواجز بين الدول المغاربية التي تعرقل التنمية الحقيقية في المنطقة.
3- إبراز الدور المركزي للقطاع الخاص كمحرك للتجارة والاستثمار في المنطقة المغاربية على المدى البعيد.
4- تدعيم التوجهات الاقتصادية للأنظمة القائمة والمتمثلة في الإصلاحات الهيكلة الاقتصادية ، وقد تكثفت العلاقات الاقتصادية منذ سنة 2001 التعاون الاقتصادي بين الو.م.ا ودول المغرب العربي الثلاثة تونس ، المغرب، الجزائر، وذلك عن طريق ما

[1] وليام زرتمان، الولايات المتحدة الامريكية، المصالح والأفات ، في مجلة استقلالية واستشفاف ، 2001، ص33-38.

يسمى بالبرنامج الأمريكي لشمال إفريقيا حيث اشتمل في بداية على تمويل نقدي مقدر بـ 4 مليار دولار امريكي نصفها للجزائر أي 2 مليار و1 مليار أمريكي لكل من تونس والمغرب وذلك لتدعيم الشراكة المغاربية[1].

وللوقوف على أهم المجالات الخاصة بالشراكة الأمريكية المغاربية فيمكن الإشارة للعلاقات الاقتصادية في كل من تونس ، المغرب ، الجزائر.

العلاقات الاقتصادية الأمريكية – التونسية:

تربط أمريكا وتونس علاقات اقتصادية ، وذلك لمحاولة تشجيع الإنتاج والتنمية في المنطقة ، حيث تستورد تونس من الو.م.أ مواد التجهيز ، الطائرات ، الآلات، معدات نقل ، المواد الغذائية وتصدر المواد الطاقوية والفلاحية ، صناعة النسيج كما بلغت الاستثمارات الأمريكية في تونس سنة 2003 حوالي 327 مليون دينار تونسي، وذلك في ميادين الاستيراد والتصدير ، الاتصالات والإعلام الآلي والمعادن الكهربائية والإلكترونية والمواد الكيماوية الجلود والنسيج، هذه الاستمارات تساعد تونس على توفير مناصب شغل وجلب الأموال أكثر[2].

العلاقات الاقتصادية الأمريكية المغربية:

يتمثل التعاون الاقتصادي المغربي ، الأمريكي في اتفاقيات في المجال السياحي حيث نجد سنة 1997 قد زار المملكة المغربية قرابة 100.000 سائح أمريكي نتيجة توفر المغرب على خدمات سياحية ممتازة وتسهيلات وإنتاج اقتصادي، أما من ناحية الاستثمار الأجنبي فتوجد حوالي 120 مؤسسة أمريكية تستثمر في المغرب في مجالات الطاقة ، الاتصالات ، التكنولوجيا العالمية ، وقد استفادت المغرب من واحد مليار دولار أمريكي في إطار مبادرة إيزنسات الخاص بالبرنامج الأمريكي لشمال إفريقيا [3]،كما نجد أنه في إطار برنامج المساعدات الأمريكية للتنمية ، فقد استفادت المغرب حوالي 11.9 مليون لمدة اربع سنوات

[1] سعيد اللاوندي ، الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة العالم ، حرب باردة جديدة ، نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2003،ص75.76.

[2] لعجال أعجال محمد الأمين ، مرجع سبق ذكره، ص241.

[3] وليام رتمان ، مرجع سبق ذكره، ص36.

من 2004 إلى 2008، لتنمية مجالات النمو الاقتصادي ، كما يستفيد المغرب منذ 1963 من مساعدة إنسانية أمريكية لتنمية المناطق الريفية بمبلغ 90 مليون دولار سنويا لتربية مجالات الصفة والبيئة وفي جوان 2004 صادق المغرب على اتفاقية التجارة الحرة مع الو.م.لأ يتم بموجبها تخفيف الإثاوة الجمركية بـ 95 % على السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية ونلاحظ ان المغرب تساعدها الو.م.أ بنسبة كبيرة حتى تخفض من البطالة والفقر وتحقيق أمن غذائي لتصل إلى تنمية مستدامة.

- **العلاقات الاقتصادية الأمريكية – الجزائرية :**

نسجت العلاقات الاقتصادية بين الطرف الأمريكي والجزائر منذ الاستقلال ، وخاصة في مجال الطاقة ، ومحروقات وتدعمت مع مبادرة إيزنسات لتشمل ميادين أخرى، حيث عرفت هذه العلاقة 30 عقدا تجاريا من قبل كبار الشركات الأمريكية ، وهناك استثمارات كبيرة بين الجزائر والو.م.أ بغرض تحسين الظروف والتقليص من البطالة وتوفير الاستثمارات ، كل هذا من أجل تحقيق تنمية مستدامة[1].

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن الدول المغرب العربي قد دخلت في شراكة مع الو.م.أمن أجل أن ترتقي وتطور عجلة الاقتصاد ، وانطلاقا من مبادرة إيزنسات فإن دول المغرب العربي تسعى للاستفادة من نتائج هذه المبادرة حتى تصل إلى ما تطمح في الجانب الاقتصادي أو على مستوى تحقيق تنمية مستدامة شاملة.

المطلب الثاني: مشروع الشرق الأوسط الكبير :

[1] لعجال أعجال محمد الأمين ، مرجع سبق ذكره ن ص245.

نجد بالإضافة لمبادرة إيزنسات أن الدول المغاربية دخلت في مرحلة جديدة في علاقاتها مع الو.م.أ من خلال التنسيق والعمل المشترك في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير ، الذي روج له الساسة الأمريكيون سنة 2003 بدأ من الرئيس جورش بوش مرورا بوزير الخارجية كولين باول ، وكبار المسؤولين في البيت الأبيض ووزارة الخارجية ، هذا المشروع الذي يشمل المنطقة الممتدة جغرافيا من موريتانيا غربا إلى أفغانستان شرقا مرورا بإسرائيل وتركيا وإيران وبالتالي منطقة المغرب العربي[1].

وطرح في قمة الثمان الكبار في الو.م.أ في عام 2004، ويطلق عليه المعالجة بتضمين بعض المحاور للإصلاح ، وهي تتمثل في [2]:

- **المحور الأول** : تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح وياتي من خلال التأكيد على أهمية الديمقراطية والحرية .
- **المحور الثاني:** بناء مجتمع معرفي ويطرح التدني الكبير للمستوى المعرفي والإنتاج العلمي في المنطقة .
- **المحور الثالث:** توسيع الفرص الاقتصادية وذلك بالاعتماد على نظم الخصوصة ، وتوسيع الاستمار و مكافحة الفساد، ورفع دعم الدولة وإعادة تهيئة الاقتصاد من خلال برنامج البنك الدولي وصندوق النقد.
- **المحور الرابع:** الإعلام الحر والمستقل حيث يطرح المشروع جانب كبير من مؤشرات الضعف في هذا الجانب لدى دول وشعوب المنطقة.
- **المحور الخامس:** المجتمع المدني من خلال الدعوة إلى عمل المنظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية والربط بين الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل على إيجاد حلول لمختلف النزاعات ومحاولة إرساء الأمن في المنطقة.

[1] محمد سيد أحمد، الشرق الأوسط، إيجاد السياسية والثقافية في : نادية مصطفى (محرد) مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة، أعمال المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية القاهرة، 7-9 ديسمبر 1996، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، 1997 ، ص205.

[2] محمد الجوهري حمد الجوهري، الديمقراطية الأمريكية والشرق الوسط الكبير ، ط01، دار الأمين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2005، ص136.

فمشروع الشرق الأوسط الكبير وفق منظور شامل ، يرتكز على الجوانب الاقتصادية والثقافية و الأمنية وقضايا الإصلاح السياسي ، وهذا ما صرح به جورج بوش الأب في كلمته أمام الجلسة الإفتتاحية لمؤتمر مدريد قال : أن هدفنا ليس إنهاء حالة الحرب في الشرق الأوسط وأن تحل محلها عدم الحرب أن هذا لن يستمر لكننا نريد السلام الحقيق إنني أتحدث عن الأمن والعلاقات الاقتصادية والتجارية والتبادل الثقافي ، "وبالتالي فهذا المشروع يعزز مبادرة إيزنسات ما يعني خدمة مصالح الدول المغاربية .

فمعظم النظم العربية بما فيها الدول المغاربية قبلت الدخول في المشروع بشرق أوسطي عند ما كان يقتصر على التعاون الاقتصادي والتنسيق الأمني، بل وتسابقت على المشاركة فيه ، لكن عندما توالت تصريحات وأفكار إدارة بوش الإبن عن ان الشرق الأوسط وتصميمه على ضم الشرق الأوسط إلى دائرة الإصلاح الديمقراطي والسياسي ولو كان ذلك بالقوة ، ولو أدى إلى إغضاب الأصدقاء والحلفاء من النظم العربية الموالية التي تعودت على تجاهل الولايات المتحدة لمثل هذه القضايا وتقديم مصلحتها الاقتصادية معها[1].

إذ يبدو أن المشروع الشرق الأوسط الكبير لا يختلف في جوهره عن باقي المبادرات الأخرى ، الأمريكية كانت أو الأوربية من حيث طبيعة أهدافه والفوائد المرجوة منه فالو.م.أ تهدف وراءه إلى تفتيت الروابط الثقافية والحضارية بين الدول العربي والمغاربية وجعل المصلحة في الرابط بين هذه الدول ، ومنع قيام أي تكتل إقليمي ضد مصالح الو.م.أ[2] ما جعل هذه المبادرات يفشل في تحقيق مصالح الدول المغاربية ، لأنها جاءت لتحقيق أهداف خاصة بالدول المهيمنة.

[1] أحمد ثابت "الشرق الوسط الكبير" متحصل عليه من:
http://www.islomovline.net/arabic/msfoheom/2004/04/article01.shtnl.

[2] بن دايخة إبراهيم، اهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الامريكية (مذكرة لنيل شهادة ماجستير العلاقات الدولية، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة، 2008-2009 ، ص126.

المطلب الثالث: الشراكة الأمنية المغاربية من الحلف الأطلسي:

حلف الشمال الأطلسي ، هو تكتل تأسس عام 1949 بناءا على معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها واشنطن في العام نفسه، يتولى الدفاع عن أمن أوروبا ضد الإتحاد السوفييتي [1]، واستمر هذا الحلف بعد نهاية الحرب الباردة لأن العالم عرف مجموعة تحديات أمنية جديدة : مثل النزاعات العرفية، انتهاكات حقوق الإنسان، انتشار الأسلحة النووية ، بالوسائل السلمية والعسكرية، تدعيم القيم المشتركة بين أعظائه والعمل على استقرار الأوضاع ونشر الرفاهية في منطقة شمال الأطلسي ، والحد من التسلح والشراكة والتعاون[2] ، مع أطراف أخرى للوصول إلى أفضل النتائج.

هذا الحوار الذي انطلق منذ 1994 أصبح جزءا متكاملا من نهج التعاون الذي سار عليه الحلف في مجال إرساء الأمن منذ إنتهاء الحرب الباردة ، وعلى مر السنين تزايد عدد البلدان المشاركة فيه مصر ، إسرائيل ، موريتانيا ، المغرب ، وتونس التي قبلت الدعوة للمشاركة في الحوار عام 1994 وتبعتها الأردن في 1995 والجزائر عام 2000[3]، ونلاحظ أن كل دول المغرب العربي هي مشاركة هذا الحوار الذي يعمل على مناقشة دراسة المشاكل الأمنية ، إذ أصبحت المباحثات السياسية منذ ذلك الحين أكثر تكرار وكثافة ، واكتسب الحوار نسبة أكبر وفتحت أمامه تدريجيا فرقة جديدة لتعاون ملموس أكثر ، حيث توسع برنامج عمل سنوي وضع عام 1997 بشكل متواصل ليضمن عددا متزايدا من العناصر والأنشطة المنبثقة عن برنامج الشراكة من أجل السلام ومنها التعاون العسكري والتعاون العلمي والبيئي، هذا الحوار تقوده مجموعة من المبادئ تتمثل في:

1- إن الحوار لا يفرض أفكار على البلدان الأخرى لأن كل دولة لها خصائص إقليمية وسياسية وثقافية وهذا من اجل بناء علاقة تعاون تخدم المصالح المشتركة.
2- يحصل كافة الشركاء على نفس الأسس للنقاش أي عدم التمييز.

[1] منطوح حسين، "الحوار الجزائر الأطلسي، من اين وال أين 1/2" ، في مجلة : دراسات استراتيجية دار النشر الخلدونية للنشر والتوزيع،الجزائر العاصمة ، العدد الثاني، جوان 2006، ص43.
[2] المرجع نفسه ، ص45.
[3] المرجع نفسه ، ص46.

3- التكامل: فهو يكمل مبادرات أخرى مع زيادة التنسيق في السياسات والتعاون الأمني التي ركز عليها حلف الناتو[1].

وبعد مرور 10 سنوات من انطلاق الحوار بين الناتو وبلدان البحر الأبيض المتوسط قرر زعماء الحلف دعوة البلدان المشتركة في الحوار لإقامة علاقات شراكة أوسع واكثر طموحا خاصة مع البلدان السبع وهي الجزائر ، التونس، المغرب، موريتانيا ، فتقريبا كل البلدان المغاربية إضافة إلى إسرائيل ، الأردن ، مصر لزيادة التشاور السياسي والتعاون العملي والمساهمة في أمن واستقرار المنطقة ولأجل تحقيق ذلك يعمل الحلف على عقد عدة قمم من بينها قمة اسطنبول 2004، والتي تعتبر مهمة جدا تم فيها التركيز على التعاون العسكري بغرض تعزيز قدرات الحلف وبلدان الحوار للعمل سوية في المستقبل ضمن عمليات بقيادة الناتو[2].

ومكافحة الإرهاب والتهديدات الأمنية الجديدة والعمل على الحفاظ على أمن الحدود والتخطيط للطوارئ المدنية وذلك بتعزيز التعاون في مجال الاستعداد للكوارث وبالأخص تحسين القدرة على التعاون مع تبعات أي عملية إرهابية.

فالجزائر مثلا دخلت لحوار في 08 مارس 2000 بعدد قبول الدعوة التي قدمت لها من طرف الأمين العام للمنظمة وهي ترى أن هذا الحوار سيفتح لها، أبواب مخازن الأسلحة الأمريكية والأوربية وأن الو.م.أ ستقوم بمساعدتها في مكافحة الإرهاب[3]، وأن هذه العلاقة سوف تمكنها من الحصول على ما تحتاجه البلاد من معدات عسكرية وأسلحة لمواجهة المخاطر التي تهدد أمنها وتؤهلها للقيام بدور أكبر على الساحة الدولية هذا من جهة ومن جهة أخرى ترى أن حوارها مع الحلف الأطلسي سيكون قادرة على العودة إلى مرحلة النمو الاقتصادي وعلى القيام بدور جهوي أوسع بتزكية من أمريكا ، وكذلك تونس ، والمغرب ، وموريتانيا كل دولة لها أهدافها الخاصة ولكنها تشترك في اهم تهديد وهو "الإرهاب" لهذا التجأت للحوار مع الحلف الأطلسي الذي تقوده أكبر دولة لها من القدرات الاقتصادية ما

[1] حلف الناتو، التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع ، بروكسل بلجيكا، 2005، ص 15.
[2] المرجع نفسه، ص 19.
[3] حلف الناتو ، التعاون الأمني مع منقطة البحر الأبيض المتوسط ، والشرق الأوسط الموسع ، مرجع سبق ذكره، ص 38.

يمكنها من مواجهة التهديدات المشتركة غير أن الواقع لا يعكس مصالح متكافئة ناتجة عن هذه العلاقة ، والطرف المغاربي يبقى الطرف الأطغى من حيث النتائج ، بينما النسبة الأكبر من المكاسب تعود على الحلف الأطلسي وعلى رأسه الو.أ.م التي تقرر ما يخدم أمنها بالدرجة الأولى وفي حالة قامت الو.م.أ بفعل رأت فيه الدول المغاربية أمرا إيجابيا فالهدف منه هو أمنها وليس أمن هذه الدول [1]فالجزائر لها أهمية للغرب هي بالدرجة الأولى اقتصادية ما يعني أن الجزائر سوف تنهب ثرواتها وخيرات غير هذا الحوار وليس تقديم استراتيجيات فعالة لها لمواجهة التهديدات الأمنية خاصة الإرهاب باعتبار أن الجزائر قد مرت بعشرية سوداء وكانت لها تجربة ميدانية في هذا المجال ، ومن خلال ما سبق نستنتج أن هذا الحوار لم يساعد الدول المغاربية على تحقيق أهدافها ومواجهة مخاطرها ، فهو استراتيجية فاشلة بالنسبة لها، بل أدى إلى استغلالها من قبل الدول الكبرى وبالخصوص الو.م.أ

[1] سنطوح حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص48.

خلاصة القول:

أن الشراكة مع الو.م.أ لمواجهة التهديدات التي تعاني منها دول المغرب العربي سواء عبر مبادرة ايزنسات أو مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي ركز على الجوانب الاقتصادية والسياسية أو الحوار المتوسطي مع الحلف الأطلسي الذي ركز على المسائل الأمنية ، فإن الدول المغاربية لم تحقق شيئا من هذه المبادرات ساعدها على مواجهة التهديدات أو القضاء عليها فهي غيرت الشريك الأوروبي بالأمريكي ضنا منها أن هذا سيحقق أهدافها، ، لكنها لا تدرك أن أمريكا تعاملت معها لتحقيق أهدافها القومية.

الاندماج وخلق تكتل مغاربي هو الاسترتيجية لأنجح لمواجهة المخاطر والتهديدات الأمنية الجديدة ، وبالتالي فإن الإستراتيجية القادرة على مواجهة التهديدات ومختلف المشاكل السابقة الذكر بدول المغرب العربي هي تفعيل الاتحاد المغاربي وتحقيق التوازن العقلاني في التعاون مع الطرف الأوربي والأمريكي.

الخاتمة

لقد شكلت نهاية الحرب الباردة ، منعطفا في دراسة العلاقات السياسية الدولية، بحيث عرفت هذه المرحلة الجديدة سلسلة من التحولات مست العديد من النظريات والمفاهيم، التي استخدمت سابقا في فهم سلوكات الفواعل ضمن النظام الدولي، ويعتبر مفهوم الأمن من أكثر المفاهيم التي عرفت تحولا في دلالاتها ، بحيث خرج هذا المفهوم عن إطاره الضيق الذي استخدم خلال الحرب الباردة، ومن خلال هذه الدراسة حاولنا والوقوف على أهم التحولات التي عرفها هذا المفهوم انعكست لاحقا على الواقع الأمني في منطقة المغرب العربي، هذه المنطقة أو الإقليم التي لم تبقى بمعزل عن سلسلة التحولات التي عرفها النظام الدولي الجديد، بل تفاعلت معها بشكل كبير، نظرا للموقع الإستراتيجي والحساس الذي يتمتع به، الأمر الذي جعلها تدخل في مسار جديدة لتهديد أمنها ، فرضت عليها ضرورة التفاعل معها، ومحاولة وضع الاستراتيجيات المناسبة لمواجهتها والحد منها، ضمن التحولات التي عرفها النظام الدولي وكذا مفهوم الأمن ، ومن خلال هذه الدراسة المتواضعة ، توصلنا في هذا الإطار إلى مجموعة من النتائج والاستنتاجات ، يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

- نستنتج أنه لا يوجد تعريف شامل وجامح لمصطلح الأمن، بل هناك عدة تعاريف للأمن تختلف بالاختلاف الانتماءات والمنطلقات الفكرية لكل جهة، غير أن المتفق عليه بين مختلف الدارسين هو أن الأمن يتضمن التحرر من التهديد أو الخوف ، مهما اختلفت أشكاله ومصادره .
- عرف مفهوم الأمن نتيجة التحولات بعد الحرب الباردة ، تحولا في مضمونه، حيث ظهر إلى جانب الأمن القومي المرتبط بالدولة كفاعل في العلاقات الدولية ، طرح جديد للأمن من زاوية مغايرة ، حيث أصبح الحديث عن الأمن الإنساني المرتبط بالأفراد، وتطورت هذه النظرة مع النظريات والمقاربات النقدية ذات التوجهات المابعد وضعية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أصبحت الفواعل في العلاقات الدولية في عصر العولمة تعريف مصادر جديدة ومعقدة للتهديد أمنهم، قضايا البيئة، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الأمراض ...، الأمر الذي يستعدي ضرورة وضع آليات واستراتيجيات قادرة على استيعاب هذا الكم الهائل من التهديدات ، التي تجاوزت المصادر التقليدية التي اقتصرت فقط على التهديد العسكري أو العدوان الخارجي.

- هذه التحولات جعلت مفهوم الأمن يتسع ليشمل أبعادا متنوعة : اقتصادية، اجتماعية ، سياسية وأمنية و بيئية . وعلى مستويات متباينة.
- أما هذه التحولات الأمنية الجديدة ، دخلت منطقة المغرب العربي كباقي الدول و المناطق الأخرى في العالم في مرحلة جديدة ، مليئة بالتهديدات الأمنية المستعصية والمتعدد من حيث طبيعتها أو مصادرها ، فقد عرفت هذه المنطقة العديد من التهديدات والمخاطر ، ورأينا كيف أن من أهم و أكثر هذه التهديدات خطورة هو الإرهاب ، الذي سبب أزمات وحالة من الفوضى للنظم الحاكمة وكذلك للمواطنين ، خاص بعد تطوره وارتباط التنظيمات المحلية في الجزائر و المغرب و كذلك ليبيا بتنظيم القاعدة في إطار ما عرف بتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي ، التي باتت اليوم تشكل تحدي كبير للنظم السياسية المغاربية ، بالإضافة إلي الإرهاب تش المنطقة بل تعج بالكثير من التهديدات الأخرى ، وقد ذكرنا منها ، المشاكل الاجتماعية من آفات المخدرات ، وكذلك مشاكل البيئة و التلوث ، وعجز النظم الحاكمة على تأمين الغذاء و المستلزمات الضرورية للعيش من السكن والصحة والتعليم ، مع غياب مؤشرات مرضية للتنمية المستدامة و حكم الراشد و الديمقراطية ، بالإضافة إلى التداعيات السلبية للهجرة السرية ، كل هذه المشاكل تعتبر بمثابة قنبلة موقوتة أو بركان خامد قد يهز كيان هذه الدول ويهدد استقرارها .
- لذلك وعت النخب الحاكمة وكدا المجتمعات المغاربية بخطورة الوضع وتأزمه ، ما دفعها للبحث عن طرق و سبل الناجحة ومناسبة الخروج من هذه الدوامة المستمرة من المخاطر و التهديدات ، و رأينا كيف هذه الدول لم تسعى للعمل المشترك ضمن مؤسسات الاتحاد المغاربي ، بسبب هشاشتها و كذلك غياب الإرادة السياسية لإحياء هذا الدور للاتحاد الذي يعتبر تجربة تكاملية فاشلة بكل الأبعاد ، خاصة في ظل سيطرة النزعة القطرية على الدول المغاربية في وضع استراتيجيات لحل و تجاوز المشاكل الأمنية التي تعيشها هذه الدول ، و على هذا المستوى رأينا أن الدول المغاربية تعاملت مع هذه التهديدات بشكل منفرد ، كل الدول تضع استراتجيات محلية لمواجهة المخاطر ، (مثال الجزائر و السياسية مكافحة الإرهاب).

- كما نستنتج في هذا الصدد أن إمكانات قدرات الدول ، لم تأهلها لتجعلها قادرة على إيجاد الحلول و الاستراتجيات الفعالة لوضع حد لمختلف التهديدات ، ما يدفعها لتدخل في شراكات بعدما عجزة عن إحياء دور الاتحاد المغاربي كإطار للعمل المشترك ، ونتيجة المعوقات البنيوية و السياسية التي تحول دون ذلك ، كل هذا جعلها تتجه للبحث عن شركاء خارج الإقليم المغاربي ، كخطوة لتطوير آلياتها الدفاعية أمام هذه التهديدات .
- بناءا على هذا توجهت الدول المغاربية إلى أوروبا باعتبارها شرك استراتيجي ، فلم تتردد الدول المغاربية في قبول الانضمام في تفعيل مختلف المبادرات و مشاريع المقترحة من جانب الأوروبي ، وقد تبلورت هذه السياسة عبر مشروع شراكة الأورو متوسطية ، والاتحاد المتوسطي ن وكذلك مختلف التفاعلات في ضمن المبادرة 5+5 .غير أن النتائج الواقعية التي تترتب على هذه الشراكة ، بينة أن الاعتماد على الطرف الأوروبي لم يحقق كل الأهداف المرجوة ، بحيث بينة التجربة أن المكاسب لم تكن متكافئة ، بل كانت المصالح الطرف الأوروبي على حساب الطرف المغاربي ، ما جعل العلاقة تخرج من إطار شراكة و التعاون إلى شكل التبعية و الهيمنة .
- كبديل هذه الاستراتجيات الفاشلة ، عملت الدول المغاربية حتى تجد الشريك المناسب ، فنسجت وفق هذه القناعات المتمثلة في أن الإستراتجية المناسبة ستكون عبر العمل المشترك مع طرف قوى خارجي ، دعمت الدول المغاربية التوجه نحو الو،م،أن فعرفت علاقات الطرفين العديد من أوجه التعاون و العمل المشترك على السعيد الاقتصادي (مبادرة إيزنستات) وعلى الصعيد السياسي (مشروع الشرق الأوسط الكبير ، وعلى الصعيد الأمني) (التعاون الأمني ضمن حلف الناتو)، عبر أن هذه الشراكة لم تختلف عن نظيرتها الأوروبية ، فالدول فلسياسات الدول الكبرى سرعان ما تعلن عن نياتها و أهدافها الحقيقية في منطقة المغرب العربي ، بحيث استنتجنا أن المصالح القومية الأوروبية أو الأمريكية كانت لها الأولوية على حساب مصالح الدول المغاربية المتمثلة في القضاء على مصادر التهديدات الأمر الذي جعل المغرب

العربي يتحول لساحة صراع القوي الكبرى وخاصة على الصعيد الاقتصادي، بحيث سعت كل من الو،م،أ وأوروبا لإثبات وجودها ونفوذها الاقتصادي على حساب وجودها كشريك لإعانة الدول المغاربية على مواجهة مختلف التهديدات ، وحتى إن بدت هناك محاولات جادة من الشريك الأوروبي في مواجهة الإرهاب ومخاطر الهجرة و تصلط النظم الحكمة ، هي ستدعم الدول المغاربية للحد من هذه المظاهر لأن مصلحتها تملي عليها القيام بمثل هذه التحركات ، فتتعامل مع الدول المغاربية كدول حاجزة أو مانعة خوفا من انتقال هذه المخاطر إلى أقطارها .

- بناءا على هذا جاءت اتفاقيات الشراكة و العمل المشترك مع أوروبا أو الو،م،أ، مخيبة للآمال الدول المغاربية و شعوبها. لأنها لم تحد من هذه المخاطر و التهديدات بل تحولت هي نفسها مصادر للتهديد أمن هذه الدولة المغاربية و مجتمعاتها ، من خلال تكريس التبعية و استغلال الثروات ، و بتالي تكريس الفقر و البطالة بل إن وجودها و حضورها القوى في المغرب العربي سيشجع أكثر قيام الحركات الإرهابية المناهضة لهذا التواجد للقوى الإمبريالية أو الكافرة في بلاد المسلمين .

-وهكذا يبدو جليا اليوم أنه بات من المستحيل للدول المغاربية التعاطي المجدي مع أهم التحديات بالاعتماد فقط على السياسات الوطنية،أو عبر اللجوء لأطراف وشركاء خارجين في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية،مما يفرض عليها تكثيف الجهود من أجل إحداث نقلة نوعية في العمل التكاملي والاندماجي المغربي،فلم يعد معقولا ولا مقبولا،ونحن نشاهد ما يجري في العالم،أن نواصل التعامل مع قضايا التارخية وإشكالاتنا السياسية بالطرق التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه اليوم.إن ما يبعث على الاطمئنان-نسبيا-أن أكثر الإكراه تحديا يفرض النزوع إلى معاودة تفعيل البناء المغاربي،فبعد أن كانت الخلافات إزاء التعاطي مع تنامي التطرف والإرهاب تضع مفارق طرق بين العواصم المعنية أصبحت"مغربة"هذا الهاجس قضية مشتركة بين الأطراف كافة،إلى درجة أن الفرقة السابقة باتت تحتم المزيد من التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات.وبعد أن كان نزاع الصحراء حاجزا أمام أي انفراج في العلاقات المغربية-

الجزائرية،الطرفين الرئيسيين في معادلة البناء المغربي،صار في الإمكان ترحيل خلافاتها إلى المفاوضات المغربية-الصحراوية تحت رعاية الأمم المتحدة.

وهكذا يحدنا الأمل بأن الدول المغرب العربي ، التي تتوفر على إمكانيات مهمة و مؤهلات هامة ، ستكون قادرة على تعاطي المجدي مع تحديات و صعاب ، إذا كثفت جهودها من اجل إقرار الآليات الكفيلة بالسير قدما نحو الإندماج . كذلك إن التزمت بمجموعة من التوصيات ، نوجزها في مايلي :

ضرورة الإيمان بضرورة التعاون و التفاهم حول كيفية مواجهة المشاكل وطرح الحلول المناسبة. والعمل على حل جميع المشكلات البينية القائمة عبر إحياء الاتحاد المغربي ، و التركيز في ذلك على التركيز على تحقيق التكامل الاقتصادي ، لأن العلاقات الإقتصادية و تشابك المصالح المادية بين الدول و كذلك الشعوب سيؤدي إلى تراجع دور القضايا السياسية التي عادة ما تكون مصحوبة بحساسية كبيرة ، وحقيقة أن الأساس الاقتصادي في أي تجربة تكاملية سيلعب دورا كبيرا و أساسيا في نجاح مسار التكامل مثل تجربة اوروبية التي أسفرت عن تبلور الاتحاد الأوروبي

-إعادة النظر في محتوى المعاهدة المنشأة لإتحاد المغربي و معالجة ما يشوبها من نقائص.

-ضرورة تحقيق التوازن و الانسجام بين متطلبات الأمن القومي و الأمن الفردي الإنساني، من خلال الاهتمام بالقضايا و مشاكل التي تهدد أن الأفراد و بتالي الأمن الإنساني ، الذي سيدعم استقرارا الدولة داخليا و خارجيا ، لتحقق هي الأخرى أمنها القومي .

- ضرورة أن تأخذ القوة المجتمعية مكانتها و دورها بفعالية لبناء المغرب العربي ، باعتبارها واجهات للرأي العام الضامن لأي خطوة تعبر عنه أمانيه و تطلعاته و مصالحه ، وهنا يتعين أن تتركز الجهود غلى إقامة أنظمة حكم ديمقراطية معبرة عن الإرادة الحرة للشعوب مغاربية ، تحرص على سلطة القانون و توفير حريات المواطنين ، وتجترم

حقوق الإنسان ، مؤسسات المجتمع المدني ، و تتفاعل معه كشريك حقيقي في إدارة شؤون البلاد وتنفيذ برامج التنمية.

- تبقى التنمية المستدامة و الحكم الصالح و الديمقراطية في المغرب العربي الآليات الضرورية لإحداث التغيير داخل الأنظمة المغاربية ، التي ستجد نفسها – إذا التزم و طبقة آليات الحكم الراشد و التنمية المستدامة – مؤهلة للدخول في مسار تكاملي مع توفر إرادة سياسية ، و تشريعات ضامنة و مؤسسات و قضاء مستقل ، ومختلف مظاهر الممارسة الديمقراطية الرشيدة ، هكذا ، فإن التنسيق و التكامل المغربيين يمكن أن يخلقا إمكانية التنمية حقيقية تلبي الحاجات الأساسية للشعوب المغربية .

قائمة المصادر والمرجع

أولا : الكتب:

1- بالغة العربية:

1- ابراهيم نافع ، **كابوس الإرهاب وسقوط الأقنعة** ، ط1، مركز الأهرامات للترجمة والنشر ، القاهرة ، 1994.

2- إسماعيل صبري مقلد، **الاستراتيجية والسياسة الدولية** ، ط1، المؤسسة العربية للأبحاث، بيروت ،1979.

3- مصطفى بخوش ، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة – دراسات في الرهانات والأهداف**، دار الفجر للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2006.

4- بوادي حسنين المحمدي ، **حقوق الإنسان بين مطرقة الإرهاب وسندان الغرب** ، دار الفكر الجامعي ، شركة جلال للطباعة العامرية ، الاسكندرية .

5- جمعية الأطلس ، **الموارد البشرية ودورها في بناء اتحاد المغرب العربي** ، ج1، جمعية الأطلس ، جامعة القاضي، مراكش ، المغرب.

6- سعد زغلول عبد الحميد، **تاريخ المغرب العربي** ، دار المعارف ، القاهرة ، 1965.

7- سعد اللاوندي ، **"الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة العالم ، حرب باردة جديدة"** ، نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2003.

8- سعيد اللاوندي ، **القرن 21، هل سيكون أمريكيا**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، جانفي 2002.

9- سمير صارم، **أوربا والعرب في الحوار إلى الشراكة** ، دار الفكر ، دمشق ، 2000.

10- عبد الحميد الزيات، **التنمية السياسية** ، ج2، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة .

11- عبد الغفار رشاد القصمي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطية** ، ط2، مكتبة الآداب، القاهرة ، 2006.

12- عبد الله عبد العزيز اليوسف، **"الأنساق الاجتماعية ودورها في مكافحة الإرهاب والتطرف"**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض ، 2006.

13- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

14- علي الدين هلال ، **المجتمع المدني والتعددية السياسة في الواقع العربي وتحديات قرن جديد**، مؤسسة عبد الحميد تومان ، الأردن ، 1999.

15- لواء أحمد بلال عز الدين، **تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية** ، مركز الدراسات العربية ، القاهرة ، ص288.

16- محمد فهيم درويش، **الجريمة في عصر العولمة** ، ط2، النشر الذهبي للطباعة ، القاهرة ، 2000.

17- محمد علي داهش، **دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004.

18- محمد صالح المسفر، **الاتحاد الأروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية، في العلاقات العربية الأوربية حاضرها ومستقبلها** ، مركز الدراسات العربي الأوربي ، باريس ، 1997.

19- محمد مصطفى الأسعد، **"التنمية ورسالة الجامعة في الألفية الثالثة"**، المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، 2000.

20- محمد مقدم، **الأفغان الجزائريون من الجماعة إلى القاعدة ملفات تحقيقات الارهابية** ، منشورات المؤسسة الوطنية والإشهار، الجزائر ، 2002.

21- نبيل حلمي ، **الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام**، دار النهضة العربية ، القاهرة .

22- يوسفي آمال ، **بحوث في العلاقات التعاون الدولي** ، دار هومة ، الجزائر، 2007.

ثانيا: المجلات والدوريات

1- أحمد ناجي ، **الاتحاد المغاربي ، طموحاته واشكالياته**، في مجلة السياسة الدولية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 111 سنة ، 1993.

2- أحمد ثابت، **الأمن القومي العربي، ابعاده ومتطلباته**، في **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 196، جويلية 1995.

3- أمحمد مالكي ، **ديناميكية الإندماج الجهوي والتعاون الغذائي ، في إطار اتحاد المغرب العربي 1989-1996** في **مجلة شؤون عربية** ""، القاهرة ، العدد 191-1997.

4- خالد عبد اللطيف، **مستقبل العلاقات بين الدول شمال وجنوب المتوسط، في مجلة السياسة الدولية** ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 123 ، جانفي 1995.

5- سامي إبراهيم ، **هل للسلفية الجهادية جذور فكرية ، في مجلة المغرب الموحد** ، دار النشر للمغرب العربي، تونس ، العدد 05، 17 فيفري 2010.

6- سنطوح حسين، **الحوار الجزائري الأطلسي، من أين وإلى أين 1/2**، في مجلة : دراسات استراتيجية ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر العاضمة ، العدد الثاني، جوان 2006.

7- عابد شريط، **واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي، في مجلة العلوم الإنسانية** ، مديرية النشر والتنشيط العلمي، جامعة منتوري ، قسنطينة ، عدد 21 جوان 2004.

8- عابد شريط ، **الإندماج الإقليمي للدول المغاربية مع الاتحاد الأوربي ، في مجلة السياسة الدولية** ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، العدد 153، جانفي 2003.

9- عبد العزيز شرابي، **فرص تجسيد اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة، في مجلة العلوم الإنسانية** ، مديرية النشر والتنشيط العلمي ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، العدد 10، 1998.

10- عبد المنعم مشاط، **نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي، في مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد 54، أوت 1983،

11- عمار جفال ، **القاعدة في بلاد المغرب العربي ، الإسلام السياسي الثالث، من تنظيم محلي إلى الارتباط بالقاعدة** في **مجلة المغرب الموحد**، دار النشر للمغرب العربي، تونس، العدد 05، 17 فيفري 2010.

12- محمد الأطرش، **حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الأورومتوسطية ، في مجلة المستقبل العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 262، أكتوبر 2001.

13- ميلاد مفتاح الحراثي، **الإندماج الاقتصادي المغاربي في القرن 21**، في **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد 187، سبتمبر 1994.

14- نزيه الأيوبي، **جيران متباعدون، العلاقات الاقتصادية والسياسية في أوربا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا** في **مجلة السياسة الدولية** "، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجيات ، القاهرة ، العدد 124، أفريل 1996.

15- نعمان بن عثمان، **هذه مراجعات الجماعة المقاتلة** ، في **مجلة المغرب الموحد**، دار النشر للمغرب العربي ، تونس ، العدد 17،05 فيفري 2010.

16- وليام زرتمان، **الولايات المتحدة الأمريكية ، المصالح والآفاق**، في **مجلة استقالية و استشفاف** 2001.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1- النان ولد المامي، **اتحاد المغرب العرب وآفاقه المستقبلية** ، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1996).

2- بن دايخة إبراهيم ، **أهمية العومل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة،** (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2008-2009).

3- خالد معمري ، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر،** (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة، 2009).

4- خير الدين العايب، **الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة ، (**مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 1995).

5- طارق رداف، ال**اتحاد الأوربي – من استراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية المشتركة** ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة ، 2004-2005).

6- عمار حجار ، **السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربي ، استراتيجية جديدة للاحتواء الجهوي،** (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة جوان 2002).

7- لعجال أعجال محمد الأمين، **استراتيجية الاتحاد الأوربي تجاه دول المغرب العربي،** (مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة ف العلوم السياسية ، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2006-2007).

8- مناعي ليديا ، **الاتحاد المتوسطي : نحو جماعة أمنية متوسطية** ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 2009-2010)

9- نصيرة رداف، **المعالجة الصحفية لظاهرة الإرهاب السياسي محليا ودوليا**،(مذكرة لنيل شهادة ليسانس في علوم الإعلام والاتصال ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم علوم الإعلام والاتصال ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2002-2003).

رابعا: المؤتمرات والملتقيات

1- بلعيد منيرة ، **الديناميكية الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطية ، دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة** ، مداخلة ضمن : الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وآفاق، تنظي جامعة منتوري – قسنطينة- قسم العلوم السياسية ، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، الجزائر ، 2008.

2- حمدوش رياض، **تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في المنظورات العلاقات الدولية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق، تنظيم جامعة منتوري – قسنطينة – قسم العلوم السياسية الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي ، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، الجزائر ، 2008.

3- عياد محمد سمير ، **الهجرة في المجال الأورومتوسطي : العوامل والسياسات** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي ، الجزائر والأمن في المتوسط ، واقع وأفاق، تنظيم جامعة منتوري قسنطينة ، قسم العلوم السياسية ، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي ، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، الجزائر ، 2008.

4- غريب محمد ، **الدفاع والأمن إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر استراتيجية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي، الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وافاق، تنظيم جامعة منتوري قسنطينة ، قسم العلوم السياسية ، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي ، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، الجزائر ، 2008.

5- محمد سيد أحمد، **الشرق الأوسطية : الأبعاد السياسية والوثائقية** ، في نادية مصطفى (محرر) مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة ، أعمال المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية ، القاهرة : 7-9 ديسمبر 1996، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، 1997.

6- معلم يوسف، **تأثير البيئة على الأمن في المتوسط**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وأفاق، تنظيم جامعة منتوري – قسنطينة- قسم العلوم السياسية ، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، الجزائر ، 2008.

خامسا: مواقع الانترنت

1- أحمد ثابت ، **الشرق الوسط الكبير** ، نقلا عن:

http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/03article01.shtml

2- أكرم حجازي ، **"القاعدة تكسب الجماعة الإسلامية المقاتلة"** ، متحصل عليه:

http://www.tawhed.ws

3- أمحمد الداسر ، **"التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي"**، ص 01، المتحصل

www.shebacss.com/docs/poadt009-09.pdf-yémen

4- أمحند برقوق ، **"الأمن الإنساني ومفارقات العولمة"**، متحصل عليه من :

Berkouk-mhand.yolasite.com/research.php

5- أمحند برقوق، **"الأمن الإنساني:مقاربة إيتمو-معرفية"**، متحصل عليه :

Berkouk-mhand.yolasite.com/research.php

6- أمحند برقوق ، **"الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط"** متحصل عليه:

Berkouk-mhand.yolasite.com/research.php

7- خديجة عرفة، **"مفهوم وقضايا الأمن الإنساني تحديات الإصلاح في القون الحادي والعشرين "**، متحصل عليه :

http://www.emax.com/content.asp!contents=2630

8- خوليو غودوي، **"الاتحاد من اجل المتوسط : ولادة عسيرة أم عملية إجهاض؟"**، متحصل

http://ipsinternational.org/arabic/nots.asp!idnews=1260

9- دنيا الوطن، **"الجماعة السلفية الجزائرية تغير إسمها إلى قاعدة الجهاد في بلاد المغرب** ، متحصل عليه :

http://www.alwatanatavoice.com

10- رانيا أحمد المليجي، **"الإرهاب الدولي توجهات جديدة"**، متحصل عليه :

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/read60.htm

11- زكرياء حسين ، **"الأمن القومي"**، متحصل عليه:

http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2.shtml

12- صلاح نيوف، **"الاتحاد من أجل المتوسط .. كيف نبدأ؟**، المتحصل عليه:

http://www.alarabiya.net/views/2008/06/18/51683.html

13- عبد الفتاح البتول ، **"تنظيم القاعدة وفكر الخوارج"**، متحصل عليه :

http://www.nashwannews.com

14- عبد الله تركماني ، "**التنمية المستدامة وأمن الغنسان في البلدان العربية**"، خاص لمركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية ، متحصل عليه :

http://www.mokharabat.com/s7388.htm

15- عبد الله تركماني ، "**التحديات مغاربية**"، الحوار المتمدن- العدد : 2500- 19/12/2008 ، المحور : اليسار الديمقراطية والعلمانية في المغرب العربي ، متحصل

http://www.ahwar.org/debat/show.art.asp!aid=156785article

16- عصام زيدان ، "**ماذا وراء الاهتمام الامريكي المغرب العربي ؟**، متحصل عليه :

http://www.almorni.com/index.php

17- عمار بن عزيز ، مرصد الإرهاب ، "**أي علاقة تربط بين الجماعات المغربية المتشددة وأوربا**"، متحصل عليه :

http://www.alerhab.net

الإهداء

شكر وتقدير

مقدمة .....ا

الفصل الأول: الإطار النظري مفهوم الأمن وتطوره في العلاقات الدولية 06

المبحث الأول: ماهية الأمن وتطوره في العلاقات الدولية 06

المطلب الأول: مفهوم الأمن 06

المطلب الثاني: الأمن وعلاقته ببعض المصطلحات 09

المطلب الثالث: تطور مفهوم الأمن 10

المبحث الثاني: خصائص الأمن وأبعاده 12

المطلب الأول: خصائص الأمن 12

المطلب الثاني: أبعاد الأمن 13

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للأمن في العلاقات الدولية 19

المطلب الأول: المنظور الواقعي (الأمن القومي) 19

المطلب الثاني: النظرية البنائية (الأمن الإنساني) 23

خلاصة الفصل 26

الفصل الثاني: مصادر التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي 27

المبحث الأول: الموقع الجيواستراتيجي للمغرب العربي 27

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي 27

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية للمغرب العربي 28

المبحث الثاني: مصادر التهديدات الأمنية في المغرب العربي 29

المطلب الأول: الأفات الإجتماعية 29

المطلب الثاني: الأمن الغذائي 30

المطلب الثالث: الهجرة وتأثيرها على الأمن والاستقرار 34

المبحث الثالث: أهم الحركات الإرهابية وتاثيرها على الأمن الدول المغاربية 36

المطلب الأول: المقاربات المفسرة لظاهرة الإرهاب (خصائص – مظاهر- دوافع) 36

المطلب الثاني: تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي 42
المطلب الثالث: تأثيرها على أمن الدول المغاربية 46
خلاصة الفصل 49
الفصل الثالث: استراتيجيات مواجهة التهديدات الأمنية في المغرب العربي 50
المبحث الأول: استراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية من خلال العمل المشترك لاتحاد المغرب العربي 51
المطلب الأول: نشأة اتحاد المغرب العربي 51
المطلب الثاني: دور اتحاد المغرب العربي 51
المطلب الثالث: الحلول المقترحة لتفعيل دور الاتحاد المغاربي في مواجهة التهديدات الأمنية 54
المبحث الثاني: استراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية من خلال الشراكة مع القوى الكبرى 57
المطلب الأول: الشراكة الأورومتوسطية 57
المطلب الثاني: الاتحاد من أجل المتوسط 62
المطلب الثالث: مبادرة خمسة زائد خمسة 64
المبحث الثالث: استراتيجية مواجهة التهديدات الأمنية عبر الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية 68
المطلب الأول: تفعيل العلاقات الاقتصادية المغاربية الأمريكية 68
المطلب الثاني: مشروع الشرق الأوسط الكبير 71
المطلب الثالث: الشراكة الأمنية المغاربية مع الحلف الأطلسي.....73
خلاصة الفصل 76
خاتمة العامة 77
قائمة المصادر والمراجع 83